

الاشتغال والثنائع

ظاهرتان لغويتان ، لاصناعتان نحويتان

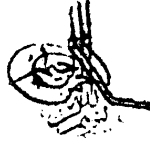


دكتور
مصلح بن محمد العزيز بن علي السيد
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية
بالمصورة

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

حقوق الطبع محفوظة للدولف



تمهيد :

شاع الحديث بين بعض دارسي اللغة والمتخصصين فيها ، بأنه يجب التخلص من بعض أبواب النحو العربي ، بحجة أنها لا تفيد اللغة ، وأنها مليئة بالخلط ، والارتباك ، والصعوبة ، والتعقيد ، فضلاً عن أنها عديمة المحصول اللغوي ، وأنها بعيدة عن الإستعمال التعبيري مثل : بابي الاشتغال والتنازع وأنه يجب تطهير النحو منها ، حتى ييسر تعليمه ، ويهد سبله ، ونذل طرقه لأبناء العربية وحتى يعود البناء النحوي قائماً على أسس وعادة ، وبإيمان متين .

وقد نادى بذلك الدكتور / حسين نصار في مقال له في جريدة الأهرام بعنوان « اللغة العربية ، وإعادة بنائها النحوي » ، في ٢ / ٦ / ١٩٨٨ م وساجم النحاة هجومًا شديداً ، واتهمهم بأنهم جفوا على النحو جذابة كبرى ، وعقدوا أحكامه ، وأورثوه الاضطراب والحيرة ، بأحكام لغوية ليس لها واقع خارجي في الاستعمال اللغوي .

وبني هذا الحكم الجائر على دراسة ميدانية معتمدة على النصوص السليمة لغوياً ، مثل القرآن الكريم ، والنصوص الشعرية العالية ، وتمثل في المعلقات ، وكذلك على النثر الحديث مثل : رواية الهمز والسكّاب للأستاذ نجيب محفوظ ، لأنه في نظره من أقرب دوائيش إلى السلامة اللغوية ، وعلى الشعر الحديث مثل : ديوان « أغاني الكوخ » ، لمحمود حسن اسماعيل . وهو

يمثل الرومانسيين العموديين ، ومثل : د أحلام الفارس القديم ، للشاعر صلاح عبد الصبور ، وهو يمثل أصحاب الشعر الحر .

واعى صاحب هذا رأى أن هذه الدراسة خلصت إلى أن أنماط الجمل التى تحدث عنها النحاة ، وملئوا كتبهم بها ، واتبعوا القارئ فى فهمها واستخلاص الأحكام منها ، كانت تعبا بلا فائدة ، ورهقا بدون حيلة ، فقد ظهر طم أن ربع الأنماط التى ذكروها فى باب الاشتغال وثلاث مذكروه فى باب التنازع لم يرد فى جميع النصوص التى درست ثم اختلفت بسبب ورود الأنماط الأخرى .

ثم قال : د وأم من ذلك أنها خرجت بأن الحديث عن الظاهرتين إنما وجد بسبب د نظرية العامل التى بنوا عليها فكرهم النحوى وما تفرغ عنها من أقوال . . وأخيراً ختم رأيه بقوله : د والغريب أنهم ووجهوا بكثير من الجمل العربية الموثوقة ، بل الآيات القرآنية التى لا تتفق مع أقولهم وتناقضها تماماً ، فلا ذودا بالتأويل فى الأساليب العربية الخالصة ، ولم يعدلوا أفكارهم لتتفق مع الواقع الفعلى ، ولو عدلنا عن نظرية العامل ومقتضياتها وبخشنا عن قاعدة أخرى لبناء نحوى جديد ، لتخلصنا مما بقى لدينا من نزاع حول ظاهرتى الاشتغال والتنازع بل حول معظم الظواهر النحوية إن لم تكن كلها ، ا . هـ .
ثم شابع رأى السابق الدكتور / أحمد طاهر الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ونشره فى جريدة الاهرام فى ٢٤ / ٦ / ١٩٨٨ م حيث قال مؤيداً ما ذكر : د إن استقراء النصوص النثرية أو الشعرية بداية من عصر

الاستشهاد وحتى العصر الحديث ، إنما يطلعوننا على حقيقة مؤداها : أن بعض ما أتى به الفحاة في تعقيدهم لمسائل النحو - بخاصة في بابي التنازع والاشتغال - لم يجد مؤاناة في هذه النصوص التي تم تحليلها في رسالة « الدكتوراة » التي أشرف عليها الدكتور / حسين نصار . ثم قال : « الناظر في كتب التراث منذ سيديويه ، وحتى الآن ، يجد جدولة لمسائل النحو و بطريقة شبه ثابتة . فالكاتب تبدأ بالمرفوعات ، تليها المنصوبات ، فالمجرورات ، ثم المجزومات . واعتبر أن الثبات على ذلك هو مسكن الداء ، وإن الأولى البدء بالمجرورات ، لكثرة ترددها في أي نص عربي ، وإن حركة الجر متنوعة وأسبابها مختلفة وأنه يجب البدء من الأسهل فالسهل ، فالصعب ؛ وأن الدراسة تكون من خلال نصوص لا شروح نظرية . وبذلك تسيطر على مسائل النحو بطريقة وظيفية ميسرة ، ونختفي الشكوى من صعوبة النحو ، اللغة العربية ، أ . هـ وذكر ماسبق تحت عنوان « قضية ورؤية . . اللغة العربية ، وإعادة بنائها النحوي » .

وهكذا يعود الحديث مرة أخرى تحت عنايات رشيقة جذابة ، فيها من الاغراء والإنارة الكثير والكثير . والسكها في الحقيقة تكرار لقديم ستمنا سماعة ، ومللتا ترديده لأنه يعبر عن قضية العامل النحوي ، وجرب التخلص منه حتى نرى نحواً جديداً سهلاً مبسطاً ، ولكنها غلفت بأقواب ذات بهرج وزينة ، ولا تحمل حقيقة نخدم النحو العربي ، ولا تيسر سبله ، أو نذني من أبناء العربية قطوفه ، وثمراته ، فهي معول هدم لصرح ضخم بنسائه العلماء

الأمجاد في إخلاص وجد ودأب ، واحتساب العمل لله تعالى .

وهي نظرة متسرعة بعيدة عن التأني والتبصر ، واستكناه حقائق موضوع الحكم مشار النزاع ، قصداً لإشاعة هذا الحكم بين أوساط شدة العربية ومحبيها ليتلقفوا ذلك في شوق واحتفاء ، وهو في الحقيقة السم في العسل ، بصرف أبناء العربية عنها ، والفت في عضدهم ، وتود يثهم الشك في لغتهم وتراثها النحوى الخالد .

ولو تعقلوا القضية المشاره بروح علمية منزهة عن التحيز الفسكرة قديمة أرادوا إجبار البحث العلمى إليها ، ولى ذراعه تعسفا وظلماً ، ودخلوا إلى دراسة التراث العربى بعين النصفه والحياد ، وفهموه كما هو . وقد نخرج على جناء فطاحل العلماء ، وأماجد الأدباء والشعراء وأهل الرأى والقادة من أمثال من خرجهم الأزهر بشيوخه وكتبه . كمحمد عبده ، وسعد زغلول ، والمنفلوطى ، والبشرى ، وطه حسين . وأمثال من خرجتهم دار العلوم كشاويش ، والمهدى ، والخضرى ، والسكندرى ، والجارم . أو مدرسة دار القضاء الشرعى : كأحمد أمين ، وعزام الخولى . وكذلك أمثال من خرجتهم دار المعلمين العليا : كالمازنى ، وشكرى : وأبو حديد . وأمثال من خرجتهم كتب الأزهر : كالعقاد ، والرافعى ، وشوقى ، وحافظ فى مصر : وكالبستانيين ، واليازجيين ، والشدياق ، ومطران ، والخورى فى لبنان : وكالمغربى ، والشهبانى ، وجبرى ، والطنطاوى فى سورية وكارصافى ، والزهاوى ، وكاشف الغطاء ، والشيبى ، والآثرى ؛

في العراق : وكالشاشيبي ، والسكاكيني في فلسطين ، وغيرهم من الأعلام
لوعرفوا ذلك لوجدوا أن القضية أسهل من ذلك بكثير ، فلا بأس من
تيسير النحو على الطالب ، بأن تخفف على غير المتخصصين من عبء
التقديرات والتعاليات ، ومن حفظ وجوه الإعراب التي بقيت في اللغة أثراً
لاختلاف اللهجات في الجاهلية ، فهو تراث واسع القواعد . وهذا لا حرج
فيه ولكن البأس المقيت المدمر للغة . هو حذف أبواب من النحو والعربى
بحجة أن ذلك من صناعة النحاة ، وهذا هو الخطأ الفاحش الذي يجب التبرؤ
منه . لأن في ذلك تجريد العربية من خصائص القوة والخصوبة والبراعة
والتنوع لجميع أشكال الأسلوب العربى . لتصبح أشبه بالهيكل العظمى فيه الخفة
والبساطة والشكل . وليس فيه العضل والعصب والروح . فإن مابقى من هذا
العلم المستطيل المنقوص وما يبقى منه بعد النسيان لا يحيا به لغة ؛ ولا يستقيم به
أدب ؛ ولا يحمل به تعبير .

فإذا تخرج هؤلاء العظام على كتب النحاة ؛ وأصبحوا بها منارات تضيء
وعلامات اشراق تشع . أفليس من الواجب عليهما أن نفتق أثرهم ونسير في
دربهم . ونبتعد عن هذه الأحكام المتسرعة الساذجة . فإن كل لغة تحتاج من
أبنائها إلى حب يسهل عليها التعب في تحصيلها ودراستها . وإدراك المنى
بالتعبير الجيد بها حفظاً للشخصية وصلة بالقرآن الكريم وحديث النبي ﷺ
وما أصدق عبارة استاذنا أحمد حسن الزيات في مجلة لا زهر في رمضان
١٣٨٠ هـ ص ٩٣٠ حيث قال : وإن دراسة العربية على النهج الصحيح المنتهج

بعد المدوسة لا يكاف المتأدين من الجهد والزمن أكثر مما تكلفهم دراسة الفرنسية والانجليزية ، والكنهم في عصر السرعة يطالبون القريب ويتوخون السهل ، ويتخطفون العلم ، ويتمجلون الإنتاج ، ثم يحقدون على من يلزمونهم التأنى ، ويحشمونهم الدرس ويقولون لهم : إن أحسداً لا يعرف في تاريخ الآداب القديمة والحديثة من يعد في لغته كاتباً . أو شاعراً أو قصاصاً أو مؤلفاً . وهو لا يعرف من قواعدها الأساسية ما يقيم لسانه وقلبه .

ولذا كان للناس يقرءون الصحيفة أو الكتاب ولا يقومون فيها على الخطأ الذي يفضح المستور ، ويكشف الغش ، فالفضل لأولئك الجندود المجهولين من الازهرين الذين يرابطون ليل نهار في دور الصحافة والنشر ويؤمنهم المصححين ، فإنهم يرون بأفلامهم الجمر على المعرج فيستقيم وعلى المعجم فيعرب ، وعلى الركيك فيقوى ، ا . ه .

وقد أصاب في ذلك كيد الحقيقة . ووضع مكر الداء . إلا وهو ضعف الشخصية العربية وانتقال هذا الضعف على تراثها فإن من جعل شيئاً عاداه وهي محاكاة الاجنبي . يحب لغته . وكرهية العربية . وجاهلها من النحاة الذين أسهروا العيون وأتمبوا الجفون في بناء هذا الصرح الكبير خدمة لكتاب الله تعالى . وحديث نبيه الكريم . حتى أصبح النحو سبيلاً للقراءة الجيدة والفهم الثاقب لتراثنا العربي والكتابة الصحيحة في بلاغة واقتدار . إن نعمة العربية بنحورهم قد صنعوا للعربية مجدداً تليداً . وعملاً رائعاً مجيداً وإن من واجب الأجيال أن تفاخر به ، فلا يوجد مثيله في أى لغة ولا يضير

الفجر والنعمة أمثال هذه الاتهامات الظالمة ، فهي ترفع قدره وتعلي شأنه
لكبار آلاما صغره وإعجابا بما يحلوه ، وتقديراً لما بذلوه . وبمغضوهم لن
يكتسبوا بذلك إلا المذمة والسقوط من أعين الناس . قال الشاعر :
لا تضع من عظيم قدر وإن كنت مشاراً إليه بالنعظيم
فالكبير العظيم يصغر قدراً * بالتجري على الكبير العظيم
ولقد صور الزمخشري موقف هؤلاء الفادحين للنحو وكتبه ، مع حاجتهم
الماسة إليه ، وعدم استغنائهم عنه في كلامهم وكتابتهم بقوله الرائع :
ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، ويدفعون خصلها ويذهبون عن
توفيرها وتعظيمها . وينبون عن تعلمها وتعليمها . ويمزقون أديمها ويمضغون
لحمها . فهم في ذلك السائر الشعير يؤكل ويندم (١) .
هذا مجمل كلامهم . وغوى دعوائهم . وسأجعل حديثي في الرد عليهم في
فصول ثلاثة بعد مقدمة ، وهي :-

أولاً : نظرية العامل ، ومحاولة هدمهم لها .

ثانياً : الحديث عن الاشتغال باعتباره ظاهرة لغوية .

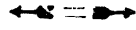
ثالثاً : بيان عن التنازع وأنه من صناعة العرب ، لامن النعاة .

ثم أختم بحثي بذكر النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة وأنهيه
بذكر المصادر والمراجع التي استقيت منها عمدها هذا البحث وأطره ، وسأترك
النتيجة للدراسة الموضوعية في حيدة قامة ، ونزاهة كاملة - أرجو أن تكون
لب هذا البحث وأساسه - والله عن وراء القصد وعاليه التكلان ؟

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ١٠

الفصل الأول نظرية العامل النحوى

الفصل الأول



نظرية العامل النحوى

ما زالت نظرية العامل النحوى هدفا للجامعة المصرية يحاول نحويوها القضاء عليها بحجة أنها عقدت النحوى ، وأصابته بالارتباك والخطأ وجعلته عديم الفائدة ، وأنها هى العقبة الكشود فى سبيل تعليمه والإفادة منه وهى نعمة قديمة نسمع الآن على لسان الباحثين المعاصرين ترددها والتعاقب بدهها وتشجيع جثمها ، كما نادى بذلك الدكتور / ابراهيم مصطفى فى كتابه : **دحياء النحوى** ، تأثراً بكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢ هـ حيث قال (١) : **الموضع الثالث من المواضع التى ردد النحاة فيها الحكم بين النصب والرفع باب الاشتغال** ، وهو باب دقيق عويص ، وعز النحاة فيه البحث وأكثروا الخلاف . . فتقول : **زيدا لقيت أو زيدا لقيته** ، وهذا التركيب الآخر وحده هو موضع الاشتغال ، ولأجله خلق الباب وأطيلت أبحاثه .

والعقبة التى لوت طريق النحاة هى أن الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله ، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بعدما شغل بضميره واضطروا بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها ، أن يقدروا نصب هذا الاسم عاملا

(١) دحياء النحوى من ص ١٥١ - ١٥٨ .

محدودا واجب الحذف ، يفسر الفعل المذكور وتقدير الكلام عندهم ، لقيت زيدا لقيته ، ا. هـ .

ثم ينهى الباب بالهجوم الظالم على الشويعين متبها لياهم بأنهم أكتروا في هذا الباب خلافا وجدلا ، وفرضوا أمثلة على العربية ماوردت عن العرب وأحكاما من عند أنفسهم ، اللغة منها براء .

وبذلك نراه قد سوى بين المثاليين السابقين في الهدف ، وضيع على المتكلم قصده من إيراد كل مثال ، وهو فرق دقيق ، ما كان ينبغي للدكتور / إبراهيم أن يتغافله ، وهو من هو في العربية ، ولكن حمى التجديد هي التي فرضت عليه ذلك ، والبحث العلبي يجب أن يكون بمنأى عن ذلك ، والفكرة السالفة لا يصح أن تكون أساس درس ومجال استنباط ، فالنحو علم جليل مستنبط من آثار العرب . وقد شهد بفضل علماء الشرق والغرب يقول : دى يود ، المستشرق الهولندى في كتابه (١) د علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى بما له من دقة في الملاحظة ومن نشاط في جمع ما تفرق ، وهو أثر يرغب الناظر فيه على التقدير له ويحق للعرب أن يفخروا به .

وقال المستشرق الألمانى بوهان فك (٢) د ولقد تسكملت القواعد التى وضعتها نحاة العرب فى جملة لا يعرف السكال ، وتصنعية جديدة بالإعجاب يعرض اللغة الفصحى وتصويرها فى جميع مظاهرها من ناحية الأصوات

(١) تاريخ الفلسفة فى الاسلام ترجمة د / أبى ريده ص ٤٠ .

(٢) العربية ترجمة د / عبد الحليم النجار ص ٢ .

والصنغ وتركيب الجمل ، ومعاني المفردات على صورة عجيطة شاملة حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عذم مستوى من الكمال لا يـ مع زيادة المستزيد .
أفعمد ذلك كلام ، فإن قواعد النحر هي سبيلنا الوحيد لضبط كلام العرب والتحدث بالعربية ، والكتابة بها بصورة جيدة وسليمة ، وهذا يستدعي منا أن نبصر الأبناء بحب لغتهم ، وبذل الجهد في سبيل تحصيلها وتعلمها وسيجدونها طيبة شبيهة فيها العطاء المتجدد والخير الصيب ، وهي أفضل بكثير من نظائرها من اللغات الأخرى التي يبذل لها الكثير جهدا ومالا في حب وعدم شكاة ألا ما أنعم الحكم وأباس أربابه .

والعجيب المدهش أن كلام د / إبراهيم مصطفى السابق ليس من بدع أفكاره ولا من رائع اجتهاده ، وإنما هو مستق من كتاب الرد على النجاة لابن مضاء - وإن كان لم يصرح بذلك - حيث يقول (١) :

« ومن الأبواب التي يظن أنها تفسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها لأنها موضع عامل ومعمول ، ولا داعية لى إلى إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المقمول بضمير مثل قولنا « زيدا ضربته » .

ثم ذكر أحكام الباب بما يحتاج إليه ، وابتعد عن كثير من أمثلة النجاة لهذا الباب ، معتقدا أن هذا القليل يكفي طائب العلم ، ولا يشق عليه تحصيله . ولذلك ختم ابن مضاء « ذا الباب بقوله : « قد أتيت من هذا السبب على

(١) كتاب الرد على النجاة من ص ١٠٣ - ١٢٢ ، ت د / ضيف مارس ١٩٨٢

ما يحتاج إليه ، ويستثنى به ، وزدت توجيه الأقوال ، والاحتجاج على سببويه
وله ، ليعلم القارىء أنى قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أثبتت ولم احتج
إلى إضمار ما الكلام قام دونه ، وإظهاره على مخالف لغرض القائل هذا في
كلام الناس ، فأما في كلام الله تعالى فخرام ، والله أسأله العون والتوفيق وقد
قلت قولاً في هذا الباب يليق بما أحض عليه ، وأدهو إليه ، لأنى لم أدخل فيه
بجلا ، ولا ظناً ضعيفاً ، ولا فضلاً لا يحتاج .

وابن مضاء : ذكر أحكام الاشتغال ، واستدل على كل حكم بالوارد صحيح
عن العرب شعراً ونثراً ، كما ذكر كثيراً من آيات القرآن الكريم التى تؤيد
هذا الباب وتحكم عليه بأنه وارد مسموع ، وما تجرأ على الدعوة البغيضة
بمخالف الباب والتخاص منه حتى يسلس للنحو قيادة ، كما ذكر صاحبنا الذى
جاء بآخره ، كلا ، لأنه يعلم أن الوارد عن العرب يحكى ظاهرة لغوية لا يصح
إهمالها أو الدعوة إلى هدمها ، وإلا كان ذلك هبنا وعالا ، وإنما دعا إلى
التبسيط والتيسير حتى يقبل عليه أبناء العربية .

يقول محقق الكتاب د / شوقي ضيف (١) : إن ابن مضاء ليضع قاعدة
بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ؟ ومتى ترفع ؟ وهى : أن
الامم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب لأنه
فى مكان نصب ، وإلا رفع ، لأنه فى مكان رفع - وبذلك حل باب الاشتغال ،
وأراحنا من تمسف النحاة فى حمل أمثلته تارة على النصب ، وتارة على الرفع

ثم اختلا ففهم في أثناء ذلك ، وجد لهم جدلاً طويلاً .
والواقع أنه كلام رجل غير متخصص في النحو ، إذ هو فقيه ومعرفة
بالنحو بسيطة فإن كلامه السابق غير شديد ؛ فإننا نرى اسماً سابقاً وعاد عليه
ضمير منصوب ، ومع ذلك نرى العرب قد نصبته ورفعته أيضاً نقول : زيداً
ضربته وزيد ضربته وقد نصبته وجوباً في مثل قولك إن عمراً لقيته فأكرمه
كأرفعت أيضاً وجوباً في مثل قول الله تعالى : وأن أحمد من المشركين
استجارك (١) .
وقول الشاعر :

فإن أنت لم ينفعك عليك فانتصب * لملك نهديك القرون الأوائل (٢)
مع أن الضمير في جميع ما سبق في موضع نصب ، وقد رفع الاسم انتقدم .
يقول العلامة الأشموني (٣) : فرفع زيد بالابتداء في قولك : زيد ضربته
أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربي جيد لسلامة الرفع من الإضمار
الذي هو خلاف الأصل ؛ فورد ما سبق لإبطال لدعوى المحقق السابق ،
فالعبارة بالأسلوب وحركة الإعراب الواردة عن العرب ، وهذا هو القانون
الكلل لضابط لكل الأمثلة .

وهذا هو المذكور في كتاب : إحياء النحو ، أيضاً لاراهيم مصطفى

-
- (١) للثبوت ٦ (٢) البيت من الطويل المبيد وانظر الأشموني ج ٢
ص ٢١٢ والمعنى ١ / ٢٩١ والتصريح ١ / ١٠٥ والهدم ١ / ٦٣ / ٢ / ٥٩ ؛
١١٤ وهو في ديوانه ٢٥٥ ومجمع الشواهد ١ ص ٢٨٣ (٣) ٢ / ٢٢٥

ونسبه لنفسه (١)، وقد تعجب أشد العجب لموقف د / شوقي ضيف الذي أيد ابن مضاء في كتابه السابق ووصفه بأنه كان هملاً رائماً، أراحنا من تعب النحاة وتعسفهم، وحل مشكلات باب الاشتغال، ووصفه بأنه المجدد الأكرم (٢) في علم النحو، وشهد الله وأهل العلم أنه غير ذلك - فقد ذكر أن كتاب ابن مضاء هداه إلى طريق التيسير الفاجح لعلم النحو، حتى يبعده عن النحاة الذين عقدوا أبوابه، وفلسفوا مسائله ليصير بعيداً عن التعقيد والعسر لتسهيل الإفادة منه، وبغشاه طلاب النحو في كل مكان، وقد قال إن الأمل قد تحقق والثمار قد أبنت وحان قطافها، حيث ذكر ذلك في سفره الرائع "تجديد النحو"، الذي ادعى أنه به قد حقق الأمل الذي طال انتظاره حتى يبني النحو على منهاج وطيد يدل به سبيله ويبسط به جنباته ويعين طلاب العربية على تمثل قواعده ومضامها في سهولة وحب انطلاقاً به إلى رحابة التعبير الغوي المتجدد، مستكملاً نواقصه في براعة وقوة.

والواقع : أنني كنت مشوقاً لرؤية هذا الأمل الذي انتظرناه طويلاً، ولعل الله يحقق فيه رجاء أهل العربية من تجديد النحو وبعثه جديداً في ثوب قشيب، فأخذت السكتاب "تجديد النحو"، وأنا حتى بقراءته مشغوف بالنظر وتأمل فرائده؛ ولكن وبالأسف وجدته كلام النحاة السابقين يجمد بكلامهم وكلامهم ويدعى أنه مجدد للنحو. مما ملأني عجباً ودهشاً ۱۱ فهل غلط الحقائق

(١) ص ١٥١ .

(٢) انظر كتاب د / محمد عبيد : أصول اللغة الحديث وابن مضاء ص ٨٠

وسلب أهل الفضل فضلهم . وادعاء حق الغير تجديد ؟ وهل هذا يتناسب مع حرية البحث والأمانة العلمية التي يجب مراعاتها للباحثين ، وهل مجرد الطعن في كفاح أقوام ، وإفساد جهادهم في سبيل بناء هذا الصرح العظيم هو التقدم والتجديد ؟ . . . إن هذا الشيء عجيب .

وانظر معنى بعين النصفة والمحذيرة في كتاب د / ضيف د تجديد النحو ، الأمل المرنجى في عالم تجديد النحو لتحكم بنقدك على جودة كلامه أو متابعتة لكلام النصارى السابقين - وليكن ذلك في موضوع بحثنا هذا وهو الاشتغال والتنازع ، وأنها ظاهرتان لغويتان نطق بأسلوبيهما العرب واستلبط النحاة من الوارد أحكام البابين في أمانة ودقة ، وذكاء .

أولاً : يذكر باب الاشتغال بعنوان : المحذف مع المفعول وصوره (١) ' يقول ما نصه : ' المحذف الفعل والفاعل مع المفعول به ' .

١ - إذا تقدم المفعول به على فعل عامل في ضمير هائد عليه أو في اسم مضاعف إلى ذلك الضمير مثل : المكتتاب قرأه - هلا عالياً أكرمه - هل زيدا لقيته ، أكتاباً واحداً نهد به إليه ؟ - المكتتاب قرأت فصوله ، جامعة القاهرة رأيت كتاباتها .

وواضح في كل الأمثلة أن الفعل التالى للمفعول به في أول الجمل معه مفعول به ، فلا يمكن أن يتساط على الاسم السابق له .
ولذلك يقال في إعرابه مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور ، ومن

ذلك الآية السكرية : « وأما ثمود فهديناهم ، بنصب ثمود في قراءة (١) »
« اثمود ، مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور : « هدينا » .

هذا هو تجديد الدكتور استبدال اصطلاح بأخر ، ولفظ بغيره ، وهل
هذا هو الاجتهاد المثالي للسادة المجددين ، أليس ما سبق هو باب الاشتغال
الذي شرحه النجاة وأبانوا أحكامه ثمرة تتبع الدراسات الواسعة لأساليب
العرب وقراءات القرآن المختلفة .

ألم يقدر عاملا محذوفا حتى يستقيم أمر الكلام وذلك لنصب المفعول به
وهذا العامل فسر الفعل المذكور في الكلام ، وإلا فما السر في نصب
« ثمود » في قراءة من قرأ بالنصب ، فهل إذا قال النجاة : بتقدير العامل كان
ذلك قولاً فاسداً ، وقوله بذلك شديد مستقيم ، وكيف يتجزأ الحق في قضية
واحدة بجملة واحدة - وهؤلاء المجددون يحرمون على غيرهم ما يبيحونه
لأنفسهم فتقدير العامل عندهم حلال ، وتقديره عند الحجة حرام ممنوع وهذا
غلط الحق ، وعدم الاعتراف بالجميل . ولذلك يصدق عليهم قول الشاعر :

أيها العائب أفعال الورى * أرني بالله ماذا تفعل ؟

لا تقل عن عمل ذا ناقص * جئ بأوفى ثم قل : ذا أكمل

إن يغيب عن عين سار قر * لحرام أن يلام المشعل

(١) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ ونصه « وقرئ ثمود بالنصب ممنوعاً من »

الصرف والحسن وابن أبي اسحاق والاعمش وداود بن ميمونة منصور ،

وروى المفضل عن عاصم الوجهين ، .

واجتهادهم في التجديد - غير مقبول ، لأنه شكلى شكلى ، وهم لا يصرون
ذلك لأن عملهم هو ما قام به النجاة القداسى ، فعلام يحس العلماء حقهم وإخفاء
فضلهم وفي موقفهم هذا يقول الشاعر :

وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها • ويجهد أن يأتي لها بضرب
ونخلص من ذلك إلى أن ظاهرة الاشتغال ، وردت في اللغة العربية
بكثرة في أفصح أساليب العرب ، وفي ذروة البلاغة القرآنية مثل قوله تعالى :
« والآنعام خلقها لكم فيها دفر ومنافع () » ، وقوله : « إنا كل شيء خلقناه
بقدر (٢) » ، وقوله تعالى « والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى (٣) » ،
وقال أيضا سبحانه : « والظالمين أعد لهم عذابا أليما (٤) » .

وغير ذلك كثير ، فلا عبرة باعتراض أحد على هذه الحقيقة الصاعدة .
ثانياً : التنازع : وهو القسم الآخر الذى قالوا عنه إنه من أسباب تعقيد
النحو ، وأن النجاة أبعدوا النحو عن وظيفته البسرة ، وجعلوا الهكوى منه
مرة وشديدة ، وأن النصوص التى حلت في الرسالة السابقة وبخاصة في
البابين المذكورين لم تجد مؤاتاة في هذه النصوص المستقرأة فيها ، فهاذا
البابان ليس لهما واقع خارجى في التعبير اللغوى ، وكل ذلك راجع في نظر
الباحثين إلى اعتماد النجاة على نظرية العوامل التى جنت في نظرم على النحو
العربى جناية كبرى ، وذكروا أن النجاة ووجهوا بكثير من الجمل العربية
الواردة والآيات القرآنية التى تناقض أقوالهم . فاجتوا إلى تأويل هذه

الاسلمليب العربية الخالصة حتى تتفق مع فكرهم واضطرابهم ، وما ألباهم إلى ذلك إلا بسبب إيمانهم بنظرية العامل النحوى ، التى لو تخلصنا منها لأعطينا الفرصة السكهرى لبناء نحوى جديد بعيد عن الصعوبة والاضطراب . والواقع أن هذا الكلام فرية مافيا مريه كما يقولون : فإن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ، وكلام العرب هى التى أخذ منها النحويون قواعد النحو أكر شاهد على صدق النجاة فى قولهم ، وكذب غيرهم فى إدعاءاتهم فإذا ورد فى النصوص العربية العالية ماسبق فإن يبقى لهؤلاء المدعىين إلا الإيمان والتسليم ، وتبقى الحجة البيضاء مع النجاة .

فقول : إن القرآن الكريم حافل بكثير من الآيات التى احتج بها النجاة على وجود باب التنازع ، وليس لهم من ذلك إلا استنباط الاسم وتصنيف الأحكام بناء على استقراء موضوعه لما ورد .

وبذلك مثل قول الله تعالى : «آتوني أفرغ عليه قطرا» (١) ، فقد تقدم حاملان وهما : آتوني ، أفرغ ، وتأخر معمول واحد وهو قطرا ، وكل عامل منهما يطلب المتأجر على أنه مفعول به له ، وكذلك قول الحق سبحانه «يستفتونك فى النساء قل الله يفتيكم فى الكلالة» (٢) ، فإن الجار والمجرور «الكلالة» يطلبه كل من الفاعلين : يستفتونك ، يفتيكم . ليعمل به ، وعندنا معمول واحد وقد حمل به حاملان متنازعا فى ذلك .

وفى الحديث الشريف : يقول الرسول ﷺ (٣) : ونخلع ونترك من يفجر ك

(١) الكيف ٩٦ (٢) النساء ١٧٦ (٣) فتح القدير ١ / ٤٣٠

قالفعلان : نخاع ، نترك قد طلب كل منها معمولا ، والموجه ود أمامنا معمولا
واحد وهو د من يفجر ك ، لأن د من ، اسم موصول مفعول به ، وقد تنازعه
كل من الفعلين السابقين ، .

كما نرى ذلك في الشعر العربي ؛ قال الشاعر :

طلبت فلم أدرك بوجهي فليتني * قدمت ولم أبغ الندى عند سائب (١)
فعدنا ثلاثة أفعال وهي : طلبت ، أدرك ، أبغ ، وكل فعل منها متعد ويطلب
مفعولا به ، ولا يوجد في البيت الا معمولا ن وهما : الندى ، وعند . وبذلك
حصل التنازع ، لأن الممولات أقل من العوامل فالمعروض أقل من المطلوب
فحصل التنازع في العمل أيها نعل له ؟ وأيها نركه بلا عمل ؟ . وهكذا .
فالنسرة بسيطة ، وليست معقدة التركيب كما يدعى المجددون ، وهذا كثير
نشاهد في أساليب العرب ، فتحكي ظاهرة لغوية كثيرة ، وليست نادرة
أو بعيدة الوقوع .

ومن الغريب أنك نجد الدكتور / ضيف بهاجم في تحقيقه على كتاب الرد
على النحاة لابن مضاء القرطبي ، باب التنازع ، ويدعو إلى القضاء عليه
لاضطرابه وبعده عن الموضوعية كما يقول عن ذلك (٢) نصا : وباب التنازع
في البحر ، يصور مانجره نظرية العامل من يرفض بعض أساليب العرب ،
والنحاة يضعون مكانها أساليب لاتعرفها العربية ، فإنهم يرفضون في هذا

(١) البيت من الطويل ، لمحمد بن بشير ، وانظر إلى الأشموني ٢ / ٢٧٣ ويس
١ / ٣١٦ ومجمع الشواهد ١ / ٥٩ (٢) الرد على الفحاة ص ٣٢

الباب صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، ثم قال (١) :
 « وإنما هو عقل النحاة الذى يتبعهم لما يتصور من خطر نظرية العامل ،
 ذلك الخطر الذى جعلهم يتجاوزون عن صورة أصيلة فى التعبير العربى إلى صور
 أخرى جديدة ، صور نحوية لا تيسر كلاما ، ولا تسهل حديثا ، بل تعجب
 الكلام وتعقده ، وتحمله ألفاظا عسيرة الحل . »

هذا رأيه تبعاً لرأى ابن مضاء بحمله بنفسه فى كتاب الرد على النحاة وهو
 تحققه وفيه صب جام غرضه على باب التنازع ، واتهم النحاة فيه بالخلط
 والاختراع وبإنشاء صور كلام معقد ، لا يفيد كلاما ولا يسهل حديثا ، كأن
 النحاة فى نظره جماعة من الأعاجم البله الممروبن . وهذا هو الافتراء بعينه ، على
 النحاة الفخيم الذى خدم الباب وغيره من أبواب النحو فى يسر وسهولة ، ثم
 انظر إلى العجب للعجاب من موقف د/ ضيف حينما يعود مرة أخرى فى كتابه
 « تجديد النحو » ، والذى أعتبره مناط أمل وإشعاع وجاء لتيسير النحو وتذليل
 صعوبة المدعاة ، فيثبت هذا الباب كما أثبتته النحاة وإن اختار له عنوانا جديدا
 حتى يظن من ليس له خبرة فى هذا المجال أنه ابتكار علمى جديد ، وينسب
 للدكتور ، ويعرف به . . . وهل مجرد تغيير عنوان بآخر ، أو لفظة بأخرى
 تجديد ، وهل هذا هو الاجتهاد المطلوب فى النحو ، وأن ماعداه هوام ، يجب
 مجاوزته وتركه .

إن الاجتهاد فى النحو مطلوب ، وبابه مفتوح للمجتهدين على مصراعيه

ولسكنه الذى يكون ثمرة دراسات واسعة وقراءات متعددة ومتأنية فى أصول كتب النحو وتنبع طويل دقيق لأساليب العرب أما النظر العجلى وحب للتغيير فقط ، ومحاولة هدم جهود السابقين حتى يكون للمعاصرين موطئ قدم ، فهذا مالا نقبله ونرفضه بكل إصرار .

نقول إنه قد أخذ جهد السابقين من قدامى النحويين ، وغير لفظ العنوان واعتبره تجديدياً ، وبالله من تجديد .

يقول (١) : حذف الفاعل وصيغه يحذف الفاعل فى الصيغ الآتية :

- إذا تلى فعل الفاعل فعل تسلط على فاعله فجعله فاعلاً له أو مفعولاً مثل : قام وقعد الطلاب حادثي وحادثته عمرأ فالطلاب فاعل قعد وحذف من قام ، لدلالة السياق عليه ، وعمرأ مفعول به ، لحادثت ، وحذف من حادثي ، لدلالة السياق عليه ، ولو ولها لكان فاعلاً ، ويكثر أن يتسلط فعلان على فاعل واحد ، مع وكاد ، عسى ، أوشك ، وأيضاً مع أفعال الشروع : جعل ، نزع ، أخذ ، طفق فيقال :

كاد يخرج زيد ، أوشك يتنبه عمرو ، عسى يلتفت خالد ، جعل يتحدث زيد ؛ شرح يتكلم عمرو ، أخذ يحاضر حسين ؛ طفق يلعب حسن ، أ . هـ

وأرى : أن ماذهب إليه فى رأيه السابق مأخوذ من رأى الفراء فى أحد جزئيه مما جمعه مبتوراً لايوفى القضية حقها ، لأن العاملين قد يتفقا فى طلب المرفوع وقد يختلفا ، فالحكم بالنسبة إلى كل حالة يختلف ؛ يقول العلامة

(١) تجديد النحو . ص ٢٣٨ .

الاشموني (١) : وقال الفراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فاعمل لهما ولا إضمار نحو : يحسن ويسئ ابننا كما ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا نحو : ضربني وضربت زيدا هو .

ومع ذلك فهو رأى ضعيف ، لأنه يعتمد على حذف الفاعل ، وهو أسامى في الجملة ، فلا يجوز حذفه إلا في الصور الواردة عن العرب ، فالفاعل عمدة يتمتع حذفه ودعواه بإدخال أفعال للمقاربة ، والرجاء ، والشروع في هذا الباب غير سديدة ، فقد أدخل فعلا على فعل لغير تو كيد أو عطف فضلا عن أنها أفعال ناقصة وأسمها ضمير مستتر ، والجملة الفعلية التي بعدها في محل نصب خبرها وهذا أرجح وأسلم ، وهو بذلك قد اعترف بصورة أسلوب التنازع فلا مناص من التسليم به ، وهذا ما ذكره النحاة وكلامهم أقوم وأحسن .

صور الجملة العربية والاشتغال :

إن الجملة العربية مع المفعول به لها صور مختلفة وقد وردت في الأسلوب العربي وكل صورة تأتي لحذف وغرض جعل المتكلم يظهر قصده في إيراد هذه الصورة ولم تأت عبثا ، وإنما الحكمة دفعت المتكلم لإنشاء هذه الهيئة التركيبية للإبانة عن مقصده : والعمدة في رصد هذه الصور إنما هو الوارد عن العرب الموثوق به . ودونك بياننا عن الصور الواردة عن العرب .

أولا : يأتي المفعول به بعد الفاعل وقد تصدرت الجملة بالفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرا مثل قوله تعالى : « وورث سليمان داود (٢) » ، وقوله تعالى :

« ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم (١) » وقوله أيضا : يا أيها الذين اتق الله (٢)
فقد جاء الفعل بأنواعه . ثم الفاعل ظاهراً مثل : سليمان ، وضميراً بارزاً كواو
الجماعة و « يزكون » أو مستتراً كما في « اتق أي أنت » ثم تلا ذلك المفعول به
مثل : داود ، أنفسهم ، الله .

وهذا هو الأصل ومبني الكلام الطبيعي عند العرب .

ثانياً : قد يتقدم المفعول به على الفاعل جـ وازا نحو : شرح الكتاب
المدرسي وفهم الدرس الطالب وقد يكون ذلك التقديم وجوباً نحو قوله تعالى :
« واذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن (٣) » ومثل قول الشاعر :

ترودت من ليلي بتكليم ساعة • فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها (٤)

فقد تقدم المفعول به على الفاعل في المثالين الأولين ، وخرج عن أصل
الكلام لهدف قصده المتكلم من الحصر والاهتمام أو غير ذلك من الأغراض
التي دفعته إلى مخالفة الأصل بالتقديم ، أما التقديم في الآية الذكرية بتقديم
« إبراهيم » على ربه والبيت « بتقديم ضعف على الفاعل كلامها » فغرض
صناعي ، لأنه لو تقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول به ، لعاد الضمير على
متأخر لفظاً ورتبة ، وهذا ممنوع ، استقراء من أساليب العرب .

ثالثاً : قد يتقدم المفعول به على الفعل وذلك كقوله تعالى : « وقذف في

(١) النساء ٤٩ (٢) الأحزاب ١ (٣) البقرة ١٢٤

(٤) البيت من الطويل لقيس بن الملوح وانظر معجم الشواهد ١ / ٣٤٤ والعيق

٢ / ٨١ والتعريض ١ / ٢٨٢ والدرر ١ / ١٤٣ ، ١٩٥ والمجمع ١ / ١٦١

ولا يجمع بين المفسر والمفسر، وعلى ذلك فيكون ذكره مبنياً على ما
وعلى ذلك فالتقدير فيها: أرسى الجبال أو ساهها: إما الأرض بعد ذلك
دعائها، فكانها ذكرت مرتين مرة بلفظها، وأخرى بصيغة أخرى على ذلك
تقديم الذكر على الذكر، وبوردها المتكلم هذا العرض: فكانها جملتان وليست جملة
واحدة كسابقها، ولهذا جعل هذا الباب يلقبون بمسألة ويقرعون
أحكامه بناء على استنباطهم من الأساليب الواردة عن العرب وليس لهم في
ذلك إلا الثاني والثالث، وأخذوا الحكم من كلام العرب، وليس ذلك صناعة
من صناعاتهم كما يدعى هؤلاء المفسرون. بل هو ما يوردون في كتابهم
ولم يسم سيبويه هذا الباب كما قلنا بالأشغال، وإنما السهام بمعنى أن يبين
هدفه وغرضه نتيجة فهمه للتوضيح الواردة فيه، ولذلك يقول: فإن كان
تقديم المفعول به على الفعل بدون أن يتصل به ضميره أو يتصل بأنتم فيه ظميره
وهذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو آخر وما يكون فيه
الفعل مبنياً على الاسم.

فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً... والاهتمام هنا في التقديم
والتاخير سواء... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته
فلزمته الهاء (١).

وبذلك فرق سيبويه بين صورتين ثم يقول: وإن شئت قلت: زيداً
ضربته، وإنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسره كالك قلت: ضربت زيداً

ضربته . إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالأسماء
ها هنا مبنى على هذا المضمير .

وبذلك أقول : إن التسوية بين الصورتين ضياع وإهمال للفروق الدقيقة
بين التراكيب العربية ، وعدم فهم أمرار الجملة العربية ، وهذا يحتاج إلى براعة
ودأب في كيفية صياغة الجمل ومعرفة سر كل جزء فيها في أوضاعه المختلفة مع
الحرية في تغيير الأجزاء الداخلية لغرض محدد للتكلم وإلا كان ذلك عبثاً .
ولكن حتى تبسيط النحو العربي ، ودعوى صعوبة وتفسير فهمه وتخفيف
أبناء العربية من كتبه . ما هو هدم له ، وتخطيم بنيانه المبني ، بعد تخطيم
الشخصية العربية المعاصرة ، وهو - واقع يشهد - يمثل تراثاً خالداً ، كان فهمه
والإحاطة به علامة سبق ، وشارة كمال ، وكان علماءه يعرفون : بالمؤدبين ، .
فما ضعفت عزيمته أبناء العربية ونفا التقليل الأعمى لغيرنا ، وهام
العربي حياً للأجنبي وللغته ، ضاعت شخصيته وذهب ربحه وانماح وثقافته
الأجنبي يستعذبها مع صعوبتها ، ويستلذ شذائدها مع أنها لا تسارى شيئاً
بالنسبة إلى لغته التي عاد إليها وإلى تراثها الخالد بالهدم والتخريب ودعوى
التجديد والتبسيط .

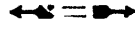
ولكن : ما هكذا يكون التجديد والتغيير ، وإنما ذلك التدمير والضياع
والتكدير وصرف أبناء العربية عن مجدها الخالد وترويع أبنائها يشبه وإهية
لنحو منها براء ، ولو علم هؤلاء ما تجنيه هذه الدعوات على اللغة ونحوها من
آثار مدمرة ، في تخطيم العزيمة ، وجعلهم فلولاً مهزومة تكره تراثها وتصرّف

عن مجدها بهذه الصيحات الكفوا عن ذلك ، وجعلوا مهمهم من تقوية عزائم
أبناء العربية ، وتحلية هذا التراث في عيون أبنائها وبذلك يفيدونهم إفادة كبرى
ولو نظرنا بعين الإنصاف والحياد إلى ما صنعه النحاة الأقدمون في باب
الاشتغال أكثر حوله الجدل ، ظلما وعدوانا ، وما عرضه من نصوص عربية
سليمة موثقة ليطمئنوا إلى صدق استنباطهم ودقة أحكامهم لأنها لغة القرآن
الكريم لشكرناهم ، وقد رنا لهم هذا الجهد الكبير وهذا لعب الضخم الذي
تحملوه في بناء هذا الفن العظيم على نوال المعصور ومختلف الأيام .

فهم قد دفعهم حبهم لهذا العلم وانقطاعهم له وفهمهم لآثاره الكبرى خدمة
للقرآن والحديث والحكم الشرعي لأنه الأساس الذي به الانطلاق في خدمة
فروع المعرفة الإسلامية حملهم ذلك على أن يزيدوا أمثلة من بنى أفكارهم
تناسب عصرهم لتوضيح وشرح الأحكام المستنبطة لهذا الباب وغيره فبالمثال
يتضح المقال ، أما القواعد الأساسية للنحو فراجعها النصوص المجموعة لا من
الأمثلة المصنوعة ، وهذا ما يجب أن يعرف ويفهم ، فلم الجزء وحسن الثواب
من الله والتقدير الجليل من أبناء العربية .



الفصل الثاني الاشتغال



وسأعرض عليك في خلاصة موجزة أساسيات هذا الباب لتعرف وجه الحقيقة في هذا الموضوع لتعرف مدى الزيف والهرج لهؤلاء المجددين .
فأقول : وبالله التوفيق :

لقد وضع النحاة لباب الاشتغال ضابطاً له يحدد حقيقة بصوره واضحه .
فقالوا : الاشتغال (١) : أن يسبق اسم حاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه بحيث لو تفرغ له هو أو مناسبة لنصبه لفظاً أو محلاً وذلك مثل : الكتاب فهمته ، والقرآن قرأته ، والفتى أحبيته ، وذلك أهنته ونحو ذلك من هذه الأمثلة . فالكتاب ، هو الاسم المشغول عنه قد نصب بالفتحة الظاهرة ، وأما الفتى ، فقد نصب بالفتحة المقدرة ، وأما ذلك ، فهو في محل نصب لأنه اسم إشارة مبني وكل منها مفعول به مقدم ، والعامل فيها فعل يقدر من لفظ الفعل المذكور والتقدير : فهمت الكتاب فهمته ، وقرأت القرآن قرأته وأحبيت الفتى أحبيته ، وأهنت ذلك أهنته ، فقد قدرت العامل من لفظ الفعل المذكور .

(١) انظر في هذا الباب الاشموني ١ / ٩١ ، والجمع ٢ / ١١١ وشرح المفصل

وقد تقدر العامل من معناه نحو : زيدا مررت به ، فإن « زيدا » مفعول به
لفعل يدل عليه الفعل المذكور وليس الناصب له ، لأنه فعل لازم لا ينصب
المفعول به فيقدر من معناه متعديا بأن تقول : جاوزت زيدا مررت به
والمجاوزه والمرور بمعنى واحد ، فالمعنى هو الأساس ، واللفظ لخدمة المعنى .

قال ابن يعيش (١) : « ومثله قولك : عمراً لقيت أخاه ، وبشرأ ضربت
غلامه ، في جواز النصب ، لأن الفعل إذا وقع بشيء من شيء فكأنه قد وقع
به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنت زيدا بإهانتك أخاه ، وأكرمت
عمراً إذا أوصلت الإكرام إلى غيره بسببه ، فإذا قامت : زيدا ضربت أخاه
فنصببت الأخ جاز أن تضمر فعلا ينصب زيدا تقديره : لا بدت زيدا ضربت
أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر « ضربت » ، لأن ضربت الثاني
ليس واقعا على ضميره ، وإنما هو واقع على الأخ » .

ويقول سيبويه (٢) : والنصب عربى جيد ، والرفع أجود منه ، يعنى أن
النصب فى : زيدا جرته عربى فصيح فى كلام العرب ، والرفع أجود ، لأن
الرفع لا يفتقر إلى إضمار ولا تقييد بحذوف ، والنصب يفتقر إلى إضمار
فعل وفاعل .

ومثل ذلك قد ورد فى القرآن الكريم مرة بالنصب وأخرى بالرفع
مثال النصب قول الله تعالى : « يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم
عذابا أليما » (٣) ، فالظالمين ، مفعول به مقدم لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور

(١) شرح المفصل ٢ / ٣١ (٢) المكتاب ١ / (٣) الانسان ٣١

وهو يعذب أو يهين ، ومثل ذلك قوله تعالى : « والذين قدرناهم منازل حتى
عاد كالعرجون القديم (١) » ، قاله مفعول به لفعل محذوف يقدر من لفظ
المذكور أى قدرنا القمر قدرناه ، وقوله تعالى : « وكل إنسان ألزمناه طائره في
عنقه (٢) » ، فكل ، منصوب به لفعل مقدر من لفظ المذكور ، أى ألزمنا كل
إنسان . ومثله قوله تعالى : « وفريقا حـقق عليهم الضلالة (٣) » ، وفريقا ،
مفعول به لفعل مقدر يفهم من المذكور والتقدير : ويفعل فريقا .

وقال تعالى وكلا ضربنا له الأمثال ، « وكلا تهرنا تنبيرا (٤) » ، فكلا ، فى
الموضوعين مفعول به لفعل محذوف يفهم من الفعل المذكور والتقدير : ضربنا
كلا ، وتهرنا كلا .

كما ورد فى القرآن الكريم أيضا الرفع على الابتداء قال تعالى : « وطائفة
قد أهمتهم أنفسهم (٥) » ، « وطائفة » مرفوعة على أنها مبتدأ ، والجملة بعدهما فى
محل رفع خبر المبتدأ ، ونحوه قول الله تعالى : « وكل شيء فعلوه فى الزبر (٦) » ،
بالرفع وذلك على التقدير السابق .

قال ابن يعيش (٧) : والرفع هنا ، لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ عالم
تفقد عليهم المسمى .

فأنت ترى : أن "النصب للامم المتقدم قد ورد فى كتاب الله تعالى كما ورد

-
- (١) يس ٣٩ (٢) الامراء ١٣ (٣) الاعراف ٣٠
(٤) الفرقان ٣٨ ، ٣٩ (٥) آل عمران ١٥٤ (٦) القمر ٥٢
(٧) شرح المفصل ٢ / ٣٢ .

الرفع فيه أيضا ، كما ذكرت من الآيات المكرمة السابقة ، فإذا قال النحاة بجواز
النصب والرفع ، فليس ذلك من عند أنفسهم أو من بنات أفكارهم وإنما ذلك
مستنبط من ذروة الفصاحة والبلاغة وهو كتاب الله وغيره من كلام العرب
فإتھامهم بأن باب الاشتغال صناعة نحوية عقدهته النحاة ، إتهام ظالم لا أساس
له من الصحة وهو عار من الحقيقة ، فهم مع الأساليب العربية حكما واستنباطا .
والفاعل المقدر : في هذا الباب لا بد منه لصحة المعنى واستقامة الأسلوب إذ
الحذف ظاهرة شائعة في الأسلوب العربي ، الكلام شركة بين المتكلم والمتلقي
فيحذف المتكلم فيه ، اعتمادا على فهم المعنى وذكاء السامع فتقدير العامل لاغبار
عليه ، وانظر إلى قول الله تعالى : فآمنوا بالله ورسوله ، ولا تقولوا ثلاثة انتهوا
خيرا لكم (١) وغيرا ، هنا منصوب على أنه مفعول به ، ولا يجوز أن يكون
معمولا ولا انتهوا ، لفساد المعنى ، والفعل لازم ، فلا بد من تقديرنا فعلا
ينصب د خيرا ، يتناسب مع المعنى بأن نقول : انتهوا وافعلوا خيرا فكان لا بد
من تقدير هذا العامل لاستقامة المعنى والأسلوب ، وحذف لأنه مفهوم من
الكلام ، وعلى ذلك نقدر العامل في هذا الباب : إما من لفظ الفعل ، وقد يكون
موافقا في المعنى فقط دون اللفظ ؟ لقصوره بال لزوم نحو : عليا مرتت به ،
فنقدر : جاوزت عليا مرتت به أو لفساد المعنى بتقدير اللفظ نحو : زيدا
ضربت أخاه ، لأن ضرب الأخ إهانة لزيد ، وهذا رأى البصريين (٢) وهو

(١) النساء ١٧١ . (٢) انظر شرح الأشموني ٢/٢٠٦ والطع ٢/١١٢

والكافية ١/١٧٩ وشرح المفصل ٢/٣٠ .

رأى منسق مع الفكر والواقع ، ويؤدى إلى مراعاة اللفظ والمعنى .
أما الكوفيون (١) : فيرون أنه مفعول به للفعل المتأخر أو المقدم مفعول به ويلغى عمله في الضمير ، وهذه نظرية متناقضة ، إذ فيها لإعمال المتعدى لواحد إلى اثنين ، أو إلغاء الضمير بعد إتصاله بالفعل بلا داع لذلك ، ورأى الكوفيون هذا مع ضعفه وتهافته قد شايعه نخاة الجامعة ، واعتبروه فتحاً مبدئياً في حل مشكلات هذا الباب ، بالرغم من أن فيه من التناقض والاضطراب المعيب الذى يجب أن تبطل القواعد النحوية عنها حتى نخرج جيلاً من أبناء العربية مستقيم اللفظ والفكر ، بدلا من أن نورثه ذلك .

لقد نظر النخاة إلى هذا الأسلوب وأجزائه فوجدوه ثلاثة أجزاء وهى :

أولا : الاسم المتقدم : وسموه : المشغول عنه .

ثانياً . العامل المتأخر بعد المشغول عنه : فعلاً أو شبهه وأطلقوا عليه : المشغول .

ثالثاً : الضمير المتصل بالعامل بنفسه أو بامم أو حرف متصل به : وسمى عندهم : بالمشغول به .

وقد اشترط النخاة - جزاهم الله عن اللغة خير الجزاء - لكل قسم من الأقسام السابقة شروطاً تحددها هبتها ، وتبرز الغرض منها اعتناء على فهمهم من أساليب العرب الواردة ، فى عمق وثؤدة ، ودقة تأثير العجيب لجماعة أتعبوا أنفسهم احتساباً بالله تم الى وخدمة لىكتابه العزيز ، وحديث النبى الكريم

صلى الله عليه وسلم .

في همة لا يقل عنها ، وعزيمة لا يتلم عزها ، ولا تعرف الكلل أو السأم والامل
حتى بنوا هذا الصرح الضخم ، وجعلوه شامخا ، مهيبا ، قويا .
فله ورحم ، وما أجمل صنيعهم ، ويجب على الخلف الاعتراف بمجهودهم
وفضلهم حتى يسير الخلف على طريق السلف لتكوين بناء نحوي ممتاز .
لقد أطل النجاة النظر من خلال الأساليب العربية إلى أحوال الاسم
المشغول عنه وأوفوه حقه في الشرح والتوضيح وبينوه في خمسة أقسام وهي :
أولا : وجوب نصبه :

لقد وجدوا أن العرب تلزم نفسها نصب الاسم السابق المشغول عنه إذا
سبقه أداة تختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط والعرض والتخصيص
والاستفهام بغير الهزة (.) وهذا حكم ناشئ من أصفح النجاة للتراكيب
العربية ، وليس من عند أنفسهم - كما يقول هؤلاء -
والدليل على صحة ما نقول مثل قول الشاعر :

لا تجزعي إن منفسا أهلكته * فإذا أهلكك معند ذلك فاجزعي (٢)
« فنفسا » ورد منصوبا ، وقد شغل عنه الفعل « أهلكته » ، بصحيره ، وصبق
بيان الشرطية ، ومن المعلوم أن أدوات الشرط التي تفيد التعلق لا تدخل إلا
على الفعل تحقيقا لغرض أدوات الشرط ، وقد ورد رفع « منفس » في البيت

(١) شرح الأشموني ٢/ ٢٠٦ (٢) البيت للنمر بن قولي وهو في
الكتاب ١/ ١٣٤ وشرح المفصل ١/ ١٤٩ والأشموني ١/ ١٨٨ .

عن العرب أيضا ، وذلك على أنه فاعل بفعل مضمر يفسره الظاهر كما يقول العلامة الأشموني (١) .

كما ورد على الرفع أيضا قول الشاعر :

فإن أنت لم ينفعك عليك فانتسب * لعلك تهديك القرون الأولى (٢)
« فأنت ، فاعل لفعل مضمر موافق للظاهر والتقدير : إن ذلك منفس أماكنته
وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك عليك .

كما ورد الاسم مرفوعا بعد أدوات الشرط على أنه فاعل لفعل محذوف على
رأى البصريين ، خلافا للسكوفيين (٣) الذين أجازوا جملة مبتدأ أو فاعلا
مقدما وذلك مثل قوله تعالى : « إذا السماء انشقت (٤) » وقوله تعالى : « وإن
امرأة خافت من بعلها فشوزا أو إعراضا (٥) » ، وقوله « إن امرؤ هلك ليس له
ولد (٦) » ، وهكذا .

أما الاسم المنخول عنه بعد همزة الاستفهام فقد ورد منه وبأ كقوله تعالى :
« أيسرأ منا واحداً نتبعه (٧) » فإن « بشرأ » وردت في القرآن الكريم منهوبة
بعد همزة الاستفهام ، كما جاء الاسم المذكور بعدها مرفوعا كقوله تعالى : « أنتم
تخلقونه أم نحن الخالقون (٨) » ، فإن « أنتم » بعد همزة الاستفهام وقد جاءت

-
- (١) ج ٢ ص ٢٠٧ (٢) ج ٢ ص ٢٠٩ البيت من الطويل وهو للبيد
في الأشموني ٢ / ٢١١ وقد مضى الحديث عنه . (٣) ج ٢ ص ٢٠٨
(٤) الانشقاق الآية الأولى (٥) النساء ١٢٨ (٦) النساء ١٧٦
(٧) القمر ٢٤ . (٨) الواقعة ٥٩

مرفوعة ، فاستنبط النحاة منها جواز الأمرين أخذاً من النصوص الواردة
وهذا دليل واضح على أن النحاة لم يأخذوا القاعدة إلا من النص العربي
وأمثلهم بعد ذلك لتوضيح القاعدة وبيانها لأبناء العربية حتى يعرفوا
التراكيب لينجحوا على منوالها ، ويصوغوا على ضوئها ما يريدون من أبينية
عربية وهذه قاعدة منهجية تربوية سليمة ، تسير عليها كل نظم التعاليم المختلفة
فكيف تعاب على النحاة ؟ وتكون جيدة عند غيرهم سقيمة معهم ؟
وإذا حكم النحاة بوجوب النصب للمشغول عنه بعد أداة الشرط على أنه
مفعول به لفعل محذوف ، فقالوا : إن ورد مرفوعاً أعرب على أنه فاعل
لفعل محذوف وعليه قراءة النصب والرفع في قوله تعالى : « وأما نود فهديناهم
فاستجبوا لعمى على الهدى (١) » ، على التوجيه السابق ويقول الشاعر :
فأما نعيم بن مر * فألفاهم القوم وبني نياما (٢)
ويقول ذى الرمة :

إذا ابن أبي موسى بلال لقيته * فقام بفأس بين وصليك جاذر (٣)
فقد ورد « نعيم » مرفوعاً على الابتداء ، والجملة بعده في محل رفع خبر المبتدأ ،
وقد سبقه « أما » الشرطية - وأما « ابن » ، فقد جاء منصوباً على أنه مفعول به

-
- (١) فصلت ١٧ (٢) البيت لبشر بن أبي حازم وهو في ديوانه ص ١٩٠
والشجرى ٢ / ٣٤٨ وهو من بحر المتقارب .
(٣) البيت في ديوانه ص ٢٥٣ والكتتاب ١ / ٨٢ هارون والخزاعة ١ / ٤٥٠
والكامل ٦٢٠ وشواهد المغنى ١١٨ وهو من الطويل .

لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير : لقيت ابن موسى لقبته ، لما جاء الرفع فورد النصب والرفع على أنه يتجاذب هذا الضرب الابتداء والخبر والفعل والفاعل كما يقول ابن يعيش (١) .

وهكذا نرى أن النص هو القائد المتبع ، والحكومة والفیصل في كل قضية عند النجاة ، وأمثلة النجاة ، توضيح القانون المستنبط من النص باجتهادهم .

ثانياً : وجوب دفعه :

كما نظر النجاة من خلال الأساليب أن بعضها قد ورد انشغول عنه السابق عن العرب مرفوعاً دائماً ، وأن العرب ما نطقت إلا برفعه مثل : بحيمته بعد إذا الفجائية نحو : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه أو بعد لينما نحو : ليتما على زرته لأن إذا المفاجأة ، وليت المقرونة بما لا يليها بفعل ولا معمول فعل ، أو بعد واو الحال نحو : خرجت ومحمد يذاكر دوسه ، وكذلك إذا الفعل تلا أدوات تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء ، وما النافية وكم الخبرية ، والحروف الناصخة والموصول والموصوف تقول : محمد إن زرته أكرمك ، وهل رأيت ؟ وهل كلبته ، العلم لا كبر شرف تناله ، والجهل ما تحرص على السير في ركابه ، ونحو : محمد كم كتاب قرأت . القرآن لأنه أعظم كتب السماء ونحو ذلك ، فإن الوارد لرفع .

قال العلامة الاشعري : وهكذا إلى آخرها بالرفع ، ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ، لأنه بدل من

اللفظ به (١) ،

ومما يدخل في الرفع الاسم المشغول عنه (٢) الذي يليه أفعل في التعجب ،
لأن الضمير المجرور به في محل رفع فاعل ؛ فلا بد أن يرفع مثل : زيد أحسن
به ، العلم أجمل به ، وقد اتفق القراء السبعة على الرفع في نحو قول الحق
سبحانه : الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٣) ،
وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (٤) » وقوله سبحانه :
« واللذان يأتيانها منكم فآذوهما (٥) » .

يقول سيبويه (٦) : فإن هذا لم ين على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله
تعالى : « مثل الجنة التي وعد المتقون (٧) » ، فالسلام السابق خبر ، ثم
استؤنف الحكم بالامر في الآيات مستأنياً بالفاء وتقدير ذلك عند سيبويه : « ما
يتلى عليكم الزانية والزاني ، أو حكم السارقة والسارق ، ثم استؤنف الحكم ،
وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، فالسلام جملتان .
ومثل ذلك قول الشاعر :

وقائله خولان فأنكح فئاتهم • وأكرمه الحيز خلوكا هيا (٨)

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر ، والتقدير : هذه خولان .

-
- | | |
|--------------------------------|--|
| (١ ، ٢) شرح الأشموني ج ٢ ص ٢١٥ | (٣) الفodor ٢ |
| (٤) المساندة ٣٨ | (٥) النساء ١٦ |
| (٦) الكتاب ١ / ١٤٣ | (٧) البيت مجهول القائل وهو في الكتاب ١ / ١٣٩ ، |
| (٨) محمد ١٥ | (٨) البيت مجهول القائل وهو في الكتاب ١ / ١٣٩ ، |
- ١٤٣ واليه في ٢ / ٥٢٩ والبحر ٣ / ٤٧٧ .

وبذلك خرجت هذه الآيات من باب الاشتغال ، واتفاق الـجـمـعة (١) على الرفع عنده على الأصل .

ويرى المبرد (٢) : أن الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه . وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

وقال ابن السنيـد (٣) وابن بابشاذ : يختار الرفع في العموم كالأية ، والنصب في الخصوص كزيدا ضربه .

وهذا العرض نستطيع أن نقول : أن النحاة أخذوا قواعد النحو من أساليب العرب ، وهى الأصل الذى تستنبط منه القواعد ، بدليل ما عرضناه من نصوص القرآن الكريم والشعر ونحوهما .

ثالثاً : ترجيح النصب :

وحينما استقرأ النحاة أحوال المشغول عنه من خلال الأساليب الموثقة الواردة ، وجدوا أن العرب تنصبه كثيراً ، ومع ذلك فأنها تعدل عن النصب إلى الرفع قليلاً ، فأخذوا الحكم بقولهم : ما يرجح نصبه على رفعه ، فجعلوا بناء على ذلك نصب المشغول عنه راجحاً ورفعه مرجوحاً ، وذلك مثل قولهم : اللهم عبدك ارحمه ، وعليها غفر الله له ، ومثل قول الحق سبحانه : إنا كل شيء خلقناه بقدر (٤) ، فالنصب عربى كثير ، وعليه قراءة الجمهور (٥) ، وقد

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٧٦ ، ٦/ ٤٢٧ . (٢) شرح الأشموني ٣/ ٤٧٦ ، ٢/ ٢١٨ ، ٤ (القمر ٢٤) (٥) البحر المحيط ٣/ ٤٧٦

قرى بالرفع قليلا . وقد ورد النصب في قول الشاعر :

أفعلة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طيبة والحشابة (١)

فقد نصب الاسم المشغول عنه السابق ، لأنه ولي أدوات لا تلي إلا الفعل أو بعده فعل طلبى ، أو ما يفيد نص المعنى بدون إبهام لبس .
ويعمل النحاة (٢) سر النصب في الآية الكريمة بقولهم : إذ النصب نص في عموم خلق الأشياء خبرها وشرها بقدر ، وليس المقصود ، لابهامه وجود شيء لا بقدر ، لكونه غير مخلوق لله ،

ونظرة النحاة جيدة ، فهي تستكشف حقائق الأسلوب ، وسر العلامة الإعرابية فيه معتمدين على الوارد عن العرب الفصحاء ، ولم يقصد سيديوه هذا التعليل ، وإنما نظر إلى قضية ورود النص فقط عن القراء الثقات بكثرة نصبا وبقلة رفعا ، وهذا مما يرد اتهام المغالين ، أن باب الاشتغال صناعة مخوية وليس ظاهرة لغوية .

بل إنك لتجد عمقا في فهم الأسلوب ومراعاة المعنى لتحقيق المشاكلة اللفظية في مثل قول النحاة في ترجيح النصب في هذا المثال : لقيت محمدا وعمر أكلته ، وقام إبراهيم ويوسف أكرمته .

فالنصب عندهم راجح ، والرفع مرجوح وقالوا في سر ذلك (٣) : وإنما

(١) البيت لجريز من الوافر انظر الأشموني ١ / ١٩٠ ودلائل الإعجاز ٨٧ ،

٩٥ والكتاب ١ / ٥٢ ، ٤٨٩ وهو في ديوانه ٦٦ ومعجم الشواهد ١ / ٣١

(٢) شرح الأشموني ١ / ١٩ (٣) المصدر نفسه ١ / ١٩٠

وجع النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تعالفهما ، وهذا نظر سديد ، وتوجيه قوي .

ويترجح النصب في قولهم : أكرمت القوم حتى زيداً أكرمته ؛ وما قام بكر لكن عمراً ضربته ، فحتى ولكن حرفاً ابتداءً أشبهها بالعاطفين .

فلو قلت : أكرمت خالدًا حتى زيداً أكرمته ، وقام بكر لكن عمر وضربته ، تعين الرفع ، لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع « حتى » العاطفة إلى بين « كل وبعض » ولا تقع « لكن » العاطفة إلا بعد نفي وشبهه .

وهنا أخذ النحاة قاعدتهم من ذلك بأن قالوا : أن يقع الاشتغال بعد شبيهه بالعاطف على الجملة الفعلية (١) .

وأقول : هل هذه الدقة في صوغ الجمل التركيبية ، ومعرفة معنى كل تركيب وإطالة النظر لمعنى الأداة بين الجمل ، خدمة للمعنى وإظهاراً لمقصود المتكلم ، تجعل النحور صناعة لفظية ، أو ألفاظاً جدلية ، أو أعمالاً ذهنية بعيدة أحكام الأسلوب العربي وتحكم على النحاة بأنهم عقدوا النحر وأفسدوا أجوابه بصناعتهم اللفظية ؟ كلا - بل نقول عنهم : اللهم إن هذا حظل وزور والنحاة براء منه .

رابعاً : ترجيح الرفع :

ولما رأى النجاة أن أساليب العرب في غير الأحوال السابقة ، ترفع بكثرة للامم المشغول عنه ، حكموا بترجيح الرفع على النصب . ثم استنبطوا بفهمهم علة ذلك (١) : بأن النصب يلزم فيه إضمار فعل ناصب له ، والاضمار خلاف الأصل ، وفي الرفع سلامة من الإضمار ، والنصب مع أنه قليل إلا أنه ع.ر. في جيد ، بدليل قوله تعالى : « جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ، فقد جات القراءة (٢) بنصب جنات قليلا ، ولكن الجمهور يرفعها ، فقال النحاة بترجيح الرفع ، على النصب . كما ورد النصب أيضا في قول الشاعر :-

فارسا ما غادروه ملحبا * غير زميل ولا نكس وكل (٣)

فورد النصب هنا دليل على جوازه ، وإن كان الرفع أرجح ، لما سبق . والنحاة بهذا حكمهم الأسلوب ، ومرجعهم النصوص الواردة ، وما صنعوا من عند أنفسهم قاعدة ، عقدوها النحو وأفسدوا مبانيه . كما يرجف هؤلاء .

-
- (١) شرح الأشموني ١ / ١٩٣ (٢) فاطر ٣٣ وانظر البحر المحيط
٣١٤ / ٧ (٣) البيت من الرمل وهو لعلقمة وقبل لغيره وانظر
الأمالي الشجرية ١ / ١٨٧ ، ٢٣٣ والمغنى ٥٧٧ (٣٠٧) والعين ٢ / ٥٣٩
والأشموني ٢ / ٨٢ ومجمع الشواهد ١ / ٢٦٠ .

خامساً : جواز الأمرين على السواء :

وإذا كان الأسلوب العربي يرى أن المشاكلة في الجمل نوعاً، تعطى التركيب تناسباً وتناسقاً، وهي نظرة جمالية جيدة حتى تتناسق جمال الأسلوب شكلاً ومعنى فإذا قلت : المدرس حضر والطالب ألقى درسه أمامه - فالطالب د يرب مبتدأ ، والجملة التي بعده في محل رفع خبر عنه ، وهذه الجملة الكبرى اسمية ، وتطف على الكبرى السابقة ، وهي اسمية مثلها ، فالمشاكلة بينهما متحققة على هذا الوجه ، وفي ذلك توافق شكلي ومعنوي .

وإذا نظرت إلى العطف على الجملة الصغرى السابقة (١) ، وهي د حضر ، هو ، فهي فعلية ، ولا جل المشاكلة والتناسب تنصب الطالب على أنه مفعول به وبذلك يتحقق عطف الفعلية على الفعلية ، لذلك جاز الأمران على السواء .
والنحاة بهذه النظرة الثاقبة : أعطوا التركيب حقه ، لأنه أنشئ لغرض يقصده المتكلم ، ويرنو إليه ، وغرضه لا بد فيه من إشارة إليه وأماره عليه ، حتى يستطيع القارئ أو السامع أن يعرف المقصود من إنشاء التركيب والا كما الحديث عبثاً لا يلتفت إليه ، فإذا نظر النحاة إلى وضع التناسق في الجمل ، ووجدوا أن الأمرين يتساويان ، وكل وضع في الجمل له وجهة نظر تستقيم ومقصود التكلم ، واستنبطوا حكمهم النحوي بجواز الأمرين فلمهم الشك والتقدير كفاء ما بذلوا لخدمة الأسلوب العربي ، وهذا هو دأب أهل الفضل والمعرفة .

(١) أنظر شرح الأشموني ١ / ١٩٣ .

الثاني عن أقسام أسلوب الاشتغال هو : المشغول :

والمراد به هو الفعل المتعدي ، والوصف العامل . وهذا هو المستنبط من دراسة النحويين للتراكيب العربية ، فقد وجدوا أن العرب لا تعمل في هذا الباب كل وصف ، وإنما عملت : اسم الفاعل ، واسم المفعول وأمثلة البنية فقط ، ولم يعملوا غيرها فوجب الوقوف على ماورد دون ابتداع أسلوب لم تتكلم به العرب (١) ، فإن ذلك غير جائز ولا مقبول .

تقول : أحمد أنت مكرمه أو مكرم أخاه - ماريه وعاليا أنت ضرايه والدسل أنت ضرايه ، أما أمثله الفعل فقد مر الحديث كثيرا عنها وهذه الأمثلة قد ورد نظائرها في العربية ، ولا مانع من الصياغة على منوالها .

الثالث من أقسام الأسلوب : المشغول به :

وهو الضمير الذي شغل به الفعل أو الوصف عن نصب المشغول عنه وهو

الاسم المتقدم عليهما ، وقد يتصل بالعامل مباشرة كقول الشاعر :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا * أملك رأس البعير إن نفرا (٢)

والذنب أخشاه إن مررت به * وحدي وأخشى الرياح والمهرا

فالفعل (أخشاه) قد اتصل به الضمير مباشرة وذلك مثل قول الله تعالى :

(١) انظر شرح الاشموني ١ / ١٩٣ .

(٢) البيت من المفسر الربيع بن ضبع وانظر الكتاب ٤٦ / ١ والنصريح ٣٦ / ٢

وابن يعيش ٧ / ١٠٥ ومعجم الشواهد ١ / ١٤٦ .

و أخرج منها ماءها ومرعاها والجبال أرساها (١) ، فالفعل « أرساها » أهمل
أيضاً بالضمير المشغول به مباشرة ، وكل من الذئب ، والجبال منصوب ، لأن
كلا منهما معطوف على الجملة النحوية السابقة . ولولا إنباط المشاكلة اللفظية في
العطف ما نصب كل منهما . ولو كانت السابقة عليهما جملة اسمية لآثر الرفع .
وقد يتصل الضمير باسم متصل به وهو ملابسه نحو : محمداً أكرمت أخاه .
وقال الشاعر :

فلا حسبا فخرت به لثيم . ولا جدا إذا اذدم الجدود (٢)
فقد أهمل الضمير « به » بحرف الجر ، ونصب المشغول « حسبا » .
ورأى ابن مضاء في جواز الأمرين :

وقد نازع ابن مضاء الأندلسي في التخيير بين الأمرين السابقين بعد أن
أورد الآية السابقة ، والشعر أيضاً . وأخذ يعرض بكلام النحاة السابق بعد
إيراده قضية تشتمل على الجملة الصغرى والكبرى وذلك بقوله (٣) :
« فأى فائدة في أن تخير في العطف عليهما . ألا ترى أنا إذا قلنا : زيد أكرمته
أهنته إعظاماً له . على المبتدأ وخبره وهو جملة الفعل والفاعل . فإذا عطفت
على الكبرى لم يكن لها موضع من الأعراب وجاز أن تحذف الأولى التي هي

- (١) الآية ٣٠ ، ٣١ من النازعات . (٢) البيت لجرير من البواقر وهو
في ديوانه ١٦٥ وانظر الكتاب ١ / ٧٣ وابن يعيش ١ / ١٠٩ ، ٢ / ٣٦
والخزانة ١ / ٤٤٧ ومعجم الشواهد ١ / ١٠٦ .
(٣) كتاب الرد على النحاة ص ١١٦ .

د أكرمته ، وتحمل الثانية علمها . فتقول : زيد عمرو أهنته إعظاما له . والواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول . وكل معطوف عليه بجائز أن يحدف ويحل المعطوف محله إلا ما شذ نحو : وأى فى هيجاء أنت وجارها ، ولا يحمل على الشاذ . وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر فكذلك الجملة ولا فرق بينهما فى أن كل واحد منهما خبر . ولم يمتنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر . لا من جهة أنه مفرد بل من جهة ما هو خبر . ثم يقول بعد ذلك مبينا وجهة نظره فى جواز الأمرين الرفع والنصب بقوله : د ويكفى فى المسألة د زيد أكرمته وعبد الله لقيته ، أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، والنصب جائز بإجماع منهم إلا أنه دون الرفع . وسيبويه يقول (١) :

د إن الرفع أجود على وجه . والنصب على وجه آخر . فإن قيل : لم ترد الاحتجاج لسيبويه بقول تبارك وتعالى : الشمس والقمر بحسبان والنجم يسجدان ، والسماء رفعها ووضع الميزان (٢) ، فنصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية ، لا على الجملة المبتدئية ، فقد عطف على الخبر الذى هو د يسجدان ، ما ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ . والراد على سيبويه أن يقول : نصب وعطف على الجملة المبتدئية وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين كما جاءت الآية د إنا كل شيء خلقناه بقدر ، والرفع عند سيبويه أوجه ولا حجة قاطعة لسيبويه فى هذا (٣) .

(١) الكتاب ١/ ٥٥ (٢) الرحمن ٧٠، ٦٠، ٥ (٣) الرد على النحاة ص ١٠٥

أما رأيه في باب الاشتغال بعامة : فهو يرى أن جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه ، يسود على توجيهه العائد فيقول (١) :

« إن كان العائد على الاسم المتقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضر رافع ، كما لا يضر ناصب إنما يرتفعه المنكلم وينصبه اتبأحالا كلام العرب ، وذلك كقولك : أزيد قام ، وقال الله تعالى : قل الله أذن لكم أم على الله تفترون (٢) ، وقولنا : انه تارة منصوب على أنه غير مبتدأ ، وتارة مرفوع على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك ، وقال تبارك وتعالى : « أفرايتم ما تمنون ، أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون (٣) » ، فأنتم في موضع رفع ... »

وقال عدى بن زيد :

أرواح مودع أم بكور • أنت فانظر لآي شيء تصير (٤)

فإنه عاد عليه ضميران : أحدهما : في موضع رفع والآخر في موضع منصوب أو أحدهما متصل بمرفوع ، والآخر متصل بمنصوب كقولك : أعبد الله ضرب أخوه غلامه . لك في « عبد الله » الرفع والنصب ، إن روعي المرفوع رفع وجعل المنصوب كالاجنبي ، وإن روعي المنصوب نصب ... »

ويتبين لنا من عرض رأي ابن مضاء : أن مارآه الدكتور / إبراهيم مصطفى

(١) الرد على النحاة ص ١٠٥ (٢) يونس ٥٩

(٣) الواقعة ٥٩ (٤) البيت من الخفيف وانظر الكتاب ١/ ١٤٠

والشجرى ١/ ٨٩ وشواهد اللغة ١٦٠ ومعجم الشواهد ١/ ١٧١ .

في كتابه « إحياء النحو » في بابي الاشتغال والتنازع ، ثم من سار على دربه ،
ولف لغة من نحاة الجامعة المصرية الذين أبدوه واقتفوا أثره ونهجه من أمثال
ما نحن بصددهم في هذا العصر ، وادعوا أنهم يجددون مبتكرون يجتهدون في
بناء تكوين نحوي جديد ، هم في الحقيقة والواقع بعد هذا العرض نقلة
متابعون ، وأصداء مرددون ، وإن كانوا لا يعرفون بمن يتابعون وتلك
خطيئة عليية كبرى .

إنهم يدهون إلى تبسيط النحو وتيسيره وهذا أصل ورجاء - نسأل الله
تحقيقه والتوفيق فيه - ولكن ما هكذا التبسيط والتيسير وإنما حب الظهور ،
والشهرة أعمام عن الحق ومعرفة الحقيقة ، فأنحاة العرب ماخرجوا عن
طريق البحث السوي ، والنظر الأمين في الأساليب .
رأى الشيخ محمد عرفة :

يرى استاذنا الشيخ محمد عرفة أن كلام النحاة ليس مبنياً على جواز النصب
والرفع جوازاً مطلقاً مع ترجيح النصب حتى يعترض عليهم ، بأنهم ينظرون
على أن أساس القضية وموضوعها هو الكلام بقطع النظر عن المتكلم ، فإن
الكلام هو الدليل على غرض المتكلم وقصده ، وهو ملثته ومحدثه ، ولا يمكن
قطع النظر عن صاحب الكلام ومعرفة قصده منه ، ولذلك يقول (١) :
« إن الواجب أن يقال عن كلام النحويين إذا أريد أن نخبر بالفعل وتحدث
به عن فاعله ، فالواجب النصب ، وإذا أريد التحدث عن الاسم فالحكم الرفع .

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ص ٢٠٩ ، ٢١٠

فالنحاة لا يخالفون في أنه يجب أن يقدم المذم في كلامه ما هو أهم عنده وما هو به
أعنى من الاسم والفعل - وأما قولهم : بجواز الأمرين فإن معناه أنه لا مانع
لفظيا من أن ترفع أو تنصب ، فإذا كان معنك الذى تريده يجرى على الرفع
وفعت ، وإذا كان معنك الذى تريده يجرى على النصب نصبت ؛ وليس هناك
مانع لفظي ، فالواجب أن ينظر إلى المعنى فإذا كان الاسم أهم عندنا رفعنا ،
وإذا كان الفعل عندنا فصبنا ، فالجواز من جهة أنه لا مانع لفظيا ، والواجب
من جهة المعنى وإرادته .

وأرى :

أن قضية الاشتغال بهذا الوضوح الذى عرض على ألسنة النحاة ، ليست
فيها إزعاج ولا ارتباك أو اضطراب أو تعقيدا كما ادعى هؤلاء الذين يريدون
إعادة البناء النحوي للغة العربية ، لأن قواعد هذا الباب ظاهرة لا تحتاج إلى
كذوهم أو تعسف فكري ، وقد حددوها النحاة أخذا واستنباطا من أساليب
العرب ، والتي حددوها في خمسة أوجه ، أوضحوها مكثرين في الاستدلال
على كل حالة وهي مبثوثة في كتاب النحاة على اختلاف مؤلفيها قديما وحديثا
متأثرين بأحوال عصرهم وبيئتهم التي عاشوا فيها . ثم أجهلوا أنفسهم بتطبيق
هذه الأحوال على أمثلة من عند أنفسهم نهجوا بها على ضوء الأساليب العربية
الواردة عن العرب في دقة وأمانة .

وجب أننا قلنا : إن أمثلتهم تناسب عصرهم وهو عصر القرائ والشخصية
العربية القوية ، وإننا الآن في عصر مختلف عن عصرهم بحيث نجد صعوبة في

فهم مؤلفات هؤلاء الأفذاذ من علماء النحو - أليس ذلك داعياً لنا ، نحن المعاصرين - بأن نقول إن الواجب علينا أن نصنع أساليب الكتب وأمشنها بطريقة ميسرة ، وبأسلوب يتناسب مع عصرنا ، خدمة للغة وأبناء العربية فيكون اللوم موجهاً لنا ، والتقدير لهم بدلاً من توجيه سهام النقد الهادم إلى عمل رائع أنجزه وشاهد النجاة السابقون ، وجدوا في كل وقت على إعلاء شأنه ورفعة قدره .

إن اعتراض المعاصرين على باب الاشتغال والتنازع بقلة استمالتها في عصور العربية المختلفة ، لا يصح أن يكون حجة لعدم هاتين الظاهرتين بعد ثبوتها وروداً عن العرب ، فإن القضية تثبت ورودها عن العرب ، ولو مرة واحدة ولو عكسنا القضية ، وأهمل أمرها النجاة ولم يعيدوها اهتماماً يابق بهما لكان هؤلاء المرجفون أول المنسدين بهم ، وأنهم بعيدون عن الدقة والاحاطة بظواهر اللغة وذلك بإهمالهم ظاهرة جديدة بالنظر والتسجيل ، فلا يصح حرمان العربية منهما لأنهما من أساليب العرب ، أما حديثهم عن نظرية العامل - فهذا منطوق العجب بالعودة إلى نعمة قديمة مل الناس سماعها ، ومج الحديث فيها . فإن هذه النظرية في قة السلامة منهجياً وتربوياً . فهي ضابطة للقواعد في دقة وأمانة في تعليم العربية . ولو أهملت في التعليم فأين بديلها لتقوم بوظائفها في العملية التعليمية : وادعواهم بأن النجاة جهلوا العوائل مادية محسوسة صانعة مؤثرة فيما بعدها . ادعاء باطل . فإنهم يرون أنها أمارات وعلامات أقامها المتكلم في الكلام لتدل على حركات الإعراب بعدها .

أما محدث الرفع والنصب والجر والجزم فهو المتكلم ، وهذا ما يصرح به أبو الفتح بن جنى في أبلغ عبارة فيقول (١) :

« باب في مقاييس العربية » ، وهى ضربان : أحدهما : معنوى . والآخر : لفظى . ثم يقول : ومثله اعتبارك باب الفاعل ، والمفعول به ، بأن نقول : رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوى لا لفظى ولأجله كانت العوامل اللفظية راجعة إلى الحقيقة إلى أنها معنوية . ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرًا . فإن « ضرب » لم تعمل في الحقيقة شيئًا ، وهل تحصل من قولك « ضرب » إلا على اللفظ بالصاد والراء والباء على صورة « فعل » فهذا هو الصوت . والصوت مما لا يجوز أن يكون ملسوبًا إليه الفعل ، وإنما قال النحويون : عامل لفظى . وعامل معنوى ، ليرك أن بعض العمل يأتى مسببًا على لفظ يصحبه كمروت زيد ، وإيت عمراً قائم . وبعضه يأتى عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به . كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . وهذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث . فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه . لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظى ومعنوى . لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ . وهذا واضح ، أما

وبهذا البيان الواضح يظهر لنا مدى التغميط وسوء التأويل في شرح نظرية العوامل النحوية فالمتكلم هو صاحب الحركة الإعرابية . فنهجها في

الكلام لتكون علامة وأمانة على مرادة ، وهذا أمر شائع مشاهد عند كل حرفة فأصحابها يضمون لها علامة تميزهم عما عداهم كإشارة المرور ونحو ذلك وقل لي بربك : إذا عدلنا عن نظرية العامل الضابطة لقواعده ومبادئه إلى قاعدة أخرى متوهمة لصنيعنا النحو وأبناء العربية هذه النظرات الشاطحة ، وتلك الأمانى المتخيلة فإذا كانت تلك النظرية علمت الأجيال من فطاحل العلماء وضبطت النحو لهؤلاء الأئمة الأعلام ، إلا في بعض أمثلة قليلة لا تكون قاعدة ، وإنما تدخل في باب الندرة حيث تحفظ ولا يقاس عليها ، فمن العيب الانصراف عما فيه فائدة محقة وأهمية إلى ما لا نعرفه من نظريات خيالية لا تضبط للنحو بناء ولا تكون له عماداً بل فيها الهدم لهذا الصرح الكبير . بل نقول : أين النزاع إذن على ظاهره في الاشتغال والنزاع حتى نجس بالشكايه منهما مطالبين بهدمهما وتخليص النحو من شرورهما بدعوى التبسيط والتيسير والبناء وهو في الحقيقة هدم وتخريب .

ولو نظرنا لهذا الموضوع في أمانة ودقة وحب للمربية ودفعها إلى الامام لطالبا الأبناء بحب لغتهم وبذل الجهد في تحصيلها لنيل الشرف والعز بتعلمها والتحدث والكتابة بها ، وفي ذلك أكبر خدمة للغة ، فهي بحق أساس اللغات وانقائها وتحتاج إلى ضم جهود المصلحين المخلصين من أبناء هذه الأمة حتى يبعثوها قوية يعتز بها العربي ويؤثرها على ماسواها ، وذلك بإعادة صياغة النحو حتى يتناسب مع عصرنا بإيراد أمثلة عصرية متجددة موافقة لحركة الحياة المتطورة حتى لا تقدر هذه اللغة وتضيع في زحمة المفردات والمركبات الأجنبية وهذا هو المطلب الحق الذي يجب أن توجه إليه العزائم ، والله من وراء القصد .

* الفصل الثالث *
* التفرع *

المتنازع

أما المتنازع فهو من القضايا التي نسب إليها ظلماً وبهتاناً صعوبة النحو العربي وإرباكه وتخليطه وتعقيده ، وهي ظاهرة نشأت في فطرهم من قضية العامل السجوى أيضاً ، وأن هذا الباب نادر الوجود في التراكيب العربية فما كان ينبغي أن يحفل به ، ولا أن يعد له باب ، لذلك يجب في نظرهم تخلص النحو منه وتطهير كتب النحو من تعقيداته .

وهكذا يصورون المتنازع بأنه مشكلة معقدة وأحكامه محيرة تتوعد طالب العربية وتصرفه ، ولا يعود منها بفائدة تذكر فضلاً عن أنه لا يمثل ظاهرة لغوية حتى تلمسك بها في أبواب النحو ، والعجيب المدهش أنهم أشاعوا هذه المقالة الشائنة ، الظالمة ونشروا نشرها بين الأبناء فأثرت فيهم تأثيراً سيئاً ، فت عزائم الكثير منهم حتى أصبح الاقتراب من هذا الباب ومثيله السابق مدعاة لصاعقه ماحقه والبحث فيه دس على أشواك مؤذية وأنه الغاز معمة وطلاسم محيرة . وهذا التصوير الرديء أصبحنا معشر المعلمين في موقف مؤلم محير من جماعة شخت بمر كبات نفسية ضد تراثها السهل العذب ، نافرة من ارتياده والإفادة منه ، فضلاً عن نشره والاهتزاز به ، وهذا هو عين الخطأ الذي وقعوا فيه بل في الحقيقة هو عين الخطيئة .

ولذلك أقول : إن المتنازع أو التعاقب كما يرى ابن مضاء القرطبي زعيم هذا الغفر ورأئده ظاهرة لغوية وردت في الكتاب العزيز والسنة المطهرة وكلام العرب شعراً ونثراً المحتج به على القواعد ، وهذا ما يؤيد وجود المتنازع ويرد

على من ينفذه ويبعده عن النحو ويدعى أنه من ابتداع النحاة .
والحق أن قضية التنازع مبنيّة على نظرية العامل الذي شرحه النجاشي في
براعة ومهارة بحيث تجعل منه أساساً منهجياً لتعليم النحو ومعرفة أركان
أسلوب العربية وخصائصه بصورة تحليلية رائعة ومعرفة مفردات هذه
الأركان في عمق واستقصاء عجيب ، كما أنه من المسلمات عند النحاة - كما ألفتنا -
أن العامل هو المتكلم واللفظ علامة وأمانة فقط كما وضح في دقة ذلك ابن جني ،
في نفسه السابق الذي أشار إلى أن العوامل بنوعها اللفظية والمعنوية ما هي إلا
أمارات وعلامات فصحبها المتكلم في الكلام لتعين القارئ . أ السامع - على فهم
مراد المتكلم وهي تمثل أعلى طرق وسائل الإيضاح المنهجية الناجحة إلى الآن
ولا عبرة بمن يحاول هدم هذا البناء ، وليس عنده البديل الذي يقيم للنحو
عمده وبنائه ، فلننظر حتى يحققوا نظرية بديله مكانها لتؤدي وظائفها ونحن
منتظرون ، وهيئات هيئات .

فالنحويون حقيقة خدموا النحو العربي بهذه القواعد الكلية التي تندرج
تحتها أحكام جزئيات النحو ، وهي قد مهدت للنحو سبيله وذلك صعبه رجعت له
سهل المثال لأبناء العربية ، وقد نخرج عليها عباقرة اللغة في جميع أصفاع العالم
العربي والإسلامي وما شكوا فيها ، وإنما أفادوا منها دقائق الأسلوب وبرزوا
في تراكيب العربية بصورة رائعة .

وحتى هؤلاء لا يمكن أن يستغنوا عما كتبه النحاة القدامى .
إن إطلاق كلمات التبسيط في النحو العربي سهل ميسور وعيساره مرنة

مقاطعة ، ولكن أين الضوابط والقواعد والقوانين لهذا التيسير العجيب والتبسيط الغريب .

إن الكلام عن الإصلاح عذب وشيق ولكن تحقيقه والعمل له والجدي في سبيله صعب شديد يحتاج إلى رجال من العلماء المخلصين العاملين في جد ودأب وحرص وحب ، وستبقى نظرية العامل النحوي قوية الأساس مدعومة البناء رائعة الأركان إلى أن يأتي هؤلاء النقرة بغيرها .

فضلا عن أن المتاجرة بكلمة التبسيط ونحوها للنحو العربي ، لم تسمع إلا بعد هبوط المستوى اللغوي وضعف الأداء التعبيري والكتابة للغسة بين أبناء العربية في المدارس والمعاهد والكتابات المختلفة وأسبابه المختصين جلية مشهورة منها - أن النحو أهل عدا في مدارسنا وذلك في تقدير الدرجات حيث تم جعله جزءا من فروع مادة اللغة العربية ونجاح الطالب بمجموع الدرجة فيها ، فقد يعبر الطالب المرحلة كلها بنجاح بدون أن ينظر إلى كتاب النحو أو يقرأ فيه كلمة واحدة والقانون يؤيده في ذلك ويعتبره ناجحا في العربية ، مع جهله الفاضح في أساس اللغة ، وهو نحوها الضابط للحديث وللكتابة ، فإذا تخرج أمثال هؤلاء ثم أوكل إليهم - وبالأأسف ، أمر تدريس النحو ، وهو أساس للعربية . عمل فيه ما عمل له من إهماله وتركه لأنه جاهل به وفاد الشيء لا يعطيه ، وهكذا تتجمع خيوط المشكلة لتفصح أم المشكلات مع أن كتب النحو قد بسط في شرح أحكامه ، وسهلت عباراتها ، وتحتل تراكيبها وأصبحت دانية القطوف شبيهة النثر . . . ولكن أين الطالب المجد ؟ الساهر

المحب للغة ، المحصل لأبجادهما في تراثها حتى تزدهر وتشرق على لسان ألسانها
البررة .

إن التنازع ظاهرة لغوية وردت في الكلام الفصيح ، والدليل على ذلك
القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر العربي ، والنثر كذلك هذا
أقوى حجة ، فن القرآن الكريم مايلي :

أولا : قول الله تعالى : «أتوني أفرغ عليه قطراً (١)» ، فالآية الكريم قد
تحقق فيها قضية للتنازع من اجتماع عاملين ، وتأخير معمول واحد ، وكل عامل
منها يطلب هذا المعمول إشاراً لشغله به ، فاذا شغلنا هذا المعمول بأى عامل
منهما بقى لدينا عامل بدون معمول ، فتنازع كل منهما هذا المعمول ولزم علينا
أن نقدر فى الثانى ما يحتاج ، لإبقاء لحق كل عامل فى العمل .

فأنت ترى أن فى الآية الكريمة عاملين وهما : أتوني : ففيها فعل أمر ،
وواو الجماعة ، فاعله ، وياء المتعلم ، وهى مفعوله الأول ، وهذا الفعل يحتاج إلى
مفعول ثان ، ليكتمل بذلك عمله .

«وأفرغ» وهو فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعامله ضمير مستتر
وجوبا تقديره «أفأ» وهو فعل متعمد يحتاج إلى مفعول به ، ولا يوجد
للعاملين فى الآية إلا مفعول واحد ، وقد طلبه كل من العاملين ليكون مفعولا
به له . فهذا هو التنازع . فهل فى القضية تعقيد أو صعوبة تستحيل على
المقول أن تفهمها إنها قضية فى عمية الظهور والبساطة والنفحة شرحوا ماورد

مستنبطين ما فهموا من النص الكريم ، وسجلين ما توصلوا إليه من أحكام في أمانة ودقة بحسب لهم لا عليهم .

ثانياً : قول الله تعالى : « وأنه كان يقول سميناً على الله شطها (١) » ، فالآية الكريمة فيها عاملان وهما « كان » و « يقول » وهما يطلبان مرفوعاً لكل منهما على أنه فاعل ، وليس عندنا الأمر نوع واحد وهو « سميناً » وقد تنازع كل من العاملين السابقين ، فهل يعمل الأول ، ويضم في الثاني ضميراً أو تعمل الثاني وتضم في الأول فاعله ، هذه هي قضية التنازع التي شرحها النحاة من خلال فهمهم لاص الكريم ، وليس ذلك صناعته نحوية .

ثالثاً : قول الله تعالى : « هاؤم اقرءوا كتابه (٢) » ، ففي الآية قد تنازع كل من العاملين « هاؤم » وهو اسم فعل أمر بمعنى « خذوا » ، والفعل : « اقرءوا » وهو فعل أمر ، وكل منهما متعدد بطلب مفعولاً به ، ولا يوجد في الآية الكريمة إلا مفعول واحد وهو « كتابية » ، وقد طلبه كل من العاملين السابقين لنفسه اكتفاء ، فزاد بذلك عدد العوال عن المعمولات ، وجاء التنازع .

رابعاً : قول الله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة (٣) » ، فالعاملان « يستفتونك » ، يفتيكم ، والمعمول الواحد الجار والمجرور « الكلالة » ، في حق طلب هذا المعمول ، فوجد التنازع في العمل .

خامساً : قول الله تعالى : « وأنهم ظنوا كما ظننتم أن بيعت الله أحد (٤) » .

(١) الجن ٤ (٢) المساقاة ١٩

(٣) النساء ١٧٦ (٤) الجن ٧

فالمعلان هما : « ظنرا . وظننتم » يحتاجان إلى مفعول به ، لأنهما فعلاّن ناقصان يكتملان بالمفعول به ، وليس أمامنا في الآية الكريمة إلا مفعول به واحد ، وهو المصدر المذلول « أن لن يبعث » حتى ينصب مفعولا به لأحدهما ومع ذلك بقي لدينا عامل آخر يحتاج إلى مفعول به ، فحدث التنازع وتقدير المصدر المذلول « عدم بعث الله أحدا » .

سادساً : قول الحق سبحانه : « والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات (١) » فقد تقدم في الآية التأملان وهما وصفان : الحافظين والحافظات ، وهما مصوغان من فعل متعد ، فيطلبان مفعولا به لكل منهما (٢) ، وليس عندنا إلا مفعول به واحد ، وهو « ف » وهم ، وكل عامل منهما يطلبانه على أنه مفعوله ومثل ذلك : « والذاكرين الله كثيرا والذاكرات » فإذا ورد ذلك في القرآن الكريم كما مثلنا ، وهذا قليل من كثير فهل يقال بعد ذلك : إنه صناعة نحوية ، ابتدعها النحاة من عند أنفسهم ، أو أن ذلك نادر الوجود في الاستعمال المعاصر ، وإذا كان بهذه الكثرة فهل يجوز إعماله وتكرمه مع وجوده في الكتاب العزيز . وهل شكرنا النحاة على مجهودهم القيم ، وعملهم الكبير ، جزاهم الله عن العربية خير الجزاء .

وكذا نجد التنازع « في الحديث الشريف » فقد ورد عن رسول الله ﷺ

(١) الأحزاب ٣٥

(٢) انظر فيما سبق الكتاب ١ / ٧٤ ت هارون والمقتضب ٤ / ٧٢ البحر المحیط

٧ / ٢٣٢ والانصاف ١ / ٦٢

قوله (١) : « ونخلع ونترك من يفجر ك » ، فالعاملان هما : « نخلع » ، « نترك » ، وكل منهما يطلب مفعولا به ، لأنهما متعديان وليس أمامنا في الحديث الا مفعول به واحد وهو « من » ، الموصولة ، فإذا عملنا أحدهما في اسم الموصول « من » ، بقي الثاني محتاجا الى مفعول به آخر ، فرجده التنازع بأن قل عدد المفعولات عن العوامل ، وهذا تنازع من فملين ، كما رأيت .

وقد يرد التنازع في الحديث الشريف أيضا بين ثلاثة أفعال ، ولا يوجد إلا معمول واحد وذلك مثل قول النبي الكريم ﷺ (٢) . « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة » ، فالحديث فيه الأفعال الثلاثة : تسبحون ، تحمدون ، تكبرون . وكل منها يحتاج إلى معمول يكمل معناه ولا معمول في الحديث الا ظرف الزمان « دبر كل صلاة » ، فأعمل الأخير فيه وبقي العاملان الباقيان بلا معمول ، فتنازع الثلاثة معمولاً واحداً أما « ثلاثا وثلاثين » ، فهو مفعول مطلق ومرة تميز للعدد .

وبذلك ترى أن التنازع قد جاء في الحديث الشريف ويمثل كل ظاهرة لغوية عريضة واسعة الوجود عن العرب ، ولا يصح جمعها أو إغفالها وإلا كان خطيراً ، وتنشأ ظاهرة التنازع من اجتماع عوامل ، قلت عدد معمولاتها عنها عدداً ، فطلب كل عامل حقه في المعمول ليكمل به عمله ويتم به المعنى ، وهذا استنباط من الأسلوب حسن .

(١) فتح القدير للكمال بن همام ١ / ٤٣٠

(٢) الزغيب والترمذ ج ٢ ص ٣١٩ ط وزارة الأوقاف ١٩٧٢ م .

إن الاستعمال العادي عند الإخبار عن عمل تعدد من فرد بأن نقول :
عمل كذا وكذا فتذكر ذلك : « شرح وكتب على » ، وفهم وتكلم يوسف ،
فالفاعل واحد ، وقد طلبه كل من الفعلين السابقين ، وهذا هو التنازع الذي
أنكره المدعون زوراً وبهتاناً .

أما الشعر العربي فقد حوى الكثير من هذا الأسلوب بصورة رائعة
وإليك أمثلة شعرية وأزدة عن الشعراء المحتج لشعرهم منها :

رمانى بأمر كفت منه ووالدى * بريثا ومن أجل الطوى رمانى (١)
فقد جاء بعاملين وهما : رمانى فى صدر البيت وآخره ، والمعمول هو الجار
والجور ، وقد تنازعه كل من الفعلين السابقين .
وقال الشاعر أيضاً :

وكتنا مدماة كأن متونها * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب (٢)
فأنت ترى أنه ذكر فعلين وهما : جرى ، استشعرت ، وكل منهما يطلب
مفعولاً له ، وذلك المعمول هو لون مذهب ، إلا أن الأول يطلبه على أنه
فاعل ، والثاني يطلبه على أنه مفعول به . وأعمل الثاني دون الأول .
وقد يكون العاملان وصفين . فيثبت لهما ما يثبت للفعلين وذلك مثل
قول الشاعر :

-
- (١) البيت من الطويل لعمر بن أحر وقيل لغيره وانظر الكتاب ٣٨ / ١
والجمع ١١٦ / ١ واللسان وحول ، ١٤٠ ، والمعجم ٣٩٨ / ١ .
(٢) البيت لطيفيل وهو من الطويل وانظر الكتاب ٧٦ / ١ ، ٧٧ والمقتضب ٧٥ / ٤

عها مت مغنيا مغنيا من أجرته * فلم اتخذ الا فناءك موثلا (١)
فالعاملان هما : مغنيا ، مغنيا ، وهما اسما فاعل من غير الثلاثي ، أغف ، أغف ، أغف ، أغف ،
وقد تنازعا من ، وهو اسم موصول بمعنى الذي ، وكل منهما بطلبه على أنه
مفعول به له ، كما ورد الوصفان وهما اسما مفعولين ، كقول الشاعر :
قضى كل ذي دين فوق غريمه * وعزة مطول معنى غريمها (٢)
فالعاملان هما : مطول ، معنى : الاسم الأول اسم مفعول من الفعل الثلاثي
مطل ، والثاني كذلك ، ولكن فاعله غير ثلاثي وهو دغى ، وكل من الوصفين
يطلبان دغيمها ، على أنه نائب فاعل لأن اسم المفعول يصاغ من الفعل المبني
للمجهول ، فيرفع نائب فاعل .

كما ورد عن العرب الفعل مع المصدر كقول الشاعر :
لقد علت أولى المغيرة أنى * لقيت قلم أنكل عن الضرب مسمما (٣)
فأنت ترى العاملين : أنكل ، وهو فعل مضارع ، والمصدر وهو الضرب ،

-
- (١) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر العين ٢/٣ والتهذيب ٣١٦/١
والأشعر ١/ ٢٥٥ ومعجم الشواهد ١/ ٢٦٥
(٢) البيت من الطويل لسكندر في ديوانه ٧٧/ ١ وانظر بن يعيش ٨/ ١
والهمع ١١١/ ٢ والانصاف ٩٠ والعين ٣/ ٣ وشرح الأشعر ١٠١/ ٢
ومعجم الشواهد ١/ ٣٤٥ .
(٣) البيت للبرار الأسدي ، وهو من الطويل ، وانظر الكتاب ٧٥/ ١
والأشعر ١/ ١٩٠ ومعجم الشواهد ١/ ٢١٠

وكل منهما يطلب مفعولاً به ، وهو مسموماً ، تتنازع كل من العاملين السابقين للعمل فيه .

كما ورد عن العرب التنازع بين أكثر من عاملين مع تعدد التنازع فيه وقد بينا ذلك في الحديث الشريف السابق ، وأيضاً في قول الشاعر :

جىء ثم حالف بالقوم إنهم • لمن أجاروا ذوو عز بلاهون (١)
وقول الآخر :

كسأك ولم تستكسه فاشكرن له • أخ لك يعطيك الجزيل وناصر (٢)
فالعوامل في البيت الأول هي : جىء ، حالف ، قف وكل منها يطلب مفعولاً ولا يوجد عقدنا في البيت إلا مفعول واحد وهو بالقوم ، ليعمل الواحد منها ، وقد تنازع فيه العوامل الثلاثة ، ولكن الشاعر أعمل الأخير فقط فيه .

أما البيت الثاني ، فالعوامل فيه هي : كسأك ، تستكسه ، أشكرن وهذه وهذه الأفعال الثلاثة تطلب مفعولاً به لها ، لأنها أفعال متعدية والمفعول هنا هو دأخ ، فأعمل فيه الأول ، وأضمر في الباقي كسأك .

وبذلك تعلم العرب مرة قد أعملت الثاني ، وأضمرت في الأول ضمير الرفع

(١) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله ، وانظر الأشموني ٢ / ١٠٢ ومجمع
الشواهد ١ / ٤٠٤ (٢) البيت من الطويل وهو للأسود الدؤلي
وانظر الكتاب ١ / ٧٦ والمفحضب ٤ / ٧٥ والهمع ٢ / ١٥٨ ومجمع
الشواهد ١ / ١٥٤ .

وذلك مثل قول الشاعر السابق : جبرئ واستشعرت لون مذهب وقد تعمل
الثاني ، ولا تضمن في الأول ضمير الرفع وذلك كقول الشاعر :

تعفق بالأرطى لها واردها • رجال فذت نياهم وكليب (١)
قالهاملان : تعفق ، أراتها ، والمعمول هو رجال ، وقد أعمل الثاني له على
أنه فاعل له ، ولم يضمن في الأول ضميره ، كما يرى الكسائي ، لمنعه الإضمار قبل
قبل الذكر ، وأنى بهذا البيت شاهداً لمذهبه .

وقد تعمل العرب الثاني ، وتضمن في الأول ضميره كقول الشاعر :

جفوني ولم أجف إلا خلا لاني • لغير جميل من خليلي مهمل (٢)
فأضمن في الأول ضمير الرفع وهو واو الجماعة جفوني ، بعد أن أعمل الثاني
وهذه قضية تختلف فيها أهل البلد في ترجيح العامل ، فعمل الثاني
وإضمار ضمير الرفع في الأول كما بينت السابق أولى عند أهل البصرة ، لقربه
من المعمول بلا فصل بينهما ، وعند الكوفيين الأول أولى مثل بيت علقمة
السابق حتى لا يؤدي ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، مع اتفاقهما على جواز
إعمال أى واحد منهما ، فالأمانة بسيطة وترجع إلى المتكلم فإن غرضه هو الإيم
فإن تعلق غرضه بالأول أو الثاني أعمل ما كان محققاً لهدفه .

(١) البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة وهو في ديوانه ١٣٢ والأشعري ١٠٢/٢

والمقرب ٥٤ والعيني ٣/١٥ والمفصليات ٣٩٣ .

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، وانظر الأشعري ١/١٧١ ، ٣٩٢

والمغنى ٤٨٩ (٢٩٦) والتصريح ١/٢٢ ومعجم الشواهد ١/٢٨٤

هذا إذا كان المفعول عمدة أى فاعل كما سبق (١) .
فإن كان المفعول فضله سواء أكانت منصوبه أم مجرورة فإننا نرى العرب
إذا عملت العامل الأول ، أضمرت فى الثانى ضميره كقول الشاعر :
إذا هي لم تملك بعود أراك • تنخل فاستاكت به عود إسحل (٢)
فقد أعمل فى البيت العامل الأول وهو « تنخل » ورفع به « عود » على أنه
نائب فاعل ، وأضمر فى الثانى ضميره .
والعرب أيضاً يحذف هذا الضمير لأنه فضله ، وحذفه لا يؤثر فى المعنى
كقول الشاعر :

بمكاذب يعشى الناظرين إذا هموا لمحووا شعاعه (٣)
فقد أعمل العامل الأول « يعشى » ورفع به « شعاعه » على أنه فاعل له ، ولم
يضم فى الثانى وهو « لمحووا » ضميره المنصوب ، أى لمحوه .
وإن عملت العامل الثانى فلا تضمر فى الأول ضمير المنصوب لأنه
حينئذ فضله . فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر نحو : ضربت وضربنى زيد
ومررت ومررت به ومررت به ومررت به . ولا مروت به ومررت به ومررت به .

-
- (١) شرح الاشمونى ٢ / ١٩٣ وما بعدها .
(٢) شرح الاشمونى لعمر بن أبى ربيعة وقيل لغيره وانظر الكتاب ١ / ٤٠
وابن يعيش ١ / ٨٧ والاشمونى ٢ / ١٠٥ وهو فى ملحقات ديوانه ٤٩٠
(٣) البيت لماتكه ، وهو من السكامل وانظر المغنى ٦١١ والتصريح ١ / ٣٢٠
والجمع ٢ / ٥٠ ومعجم الشواهد ١ / ٢٢٩ .

وقد جاء في الشعر بإعمال الثاني وبإضمار ضمير الذهب في الأول كقول الشاعر:
إذا كنت ترضه وترضيك صاحب - جهاراً فمكن للغيب أحفظ للعمد (١)
فقد أعمل الثاني وهو «ترضيك» في الفاعل وهو «صاحب» وأضمر في العامل
الأول ضميره المنصوب «ترضيه» .

فإن كان العامل من النواسخ مثل كان وظن وأخواتهما فلا يحذف المعمول
بل يجب تأخيرها ، لأنه منصوب فلا يضم قبل الذكر ، وعمدة في الأصل فلا
يحذف تقول : كنت وكان زيد قائماً إياه ، وظننى وظننت زيدا عالماً إياه وهذا
رأى البصريين ، أما الكوفيون فيجوزون حذفه كالسابق ، لأنه مدلول عليه
بالمفسر قال العلامة الأشموني (٢) : وهو أقوى المذهب لسلامته من الاختيار
قبل الذكر ، ومن الفصل .

وبذلك اتحد الحكم في جميع أنواع الفضله . وهذا رأى جديد .
هذه هي الخطوط الرئيسة لآب التنازع ، وكل ما ذكرناه من أحكام إنما
هو مستنبط من النصوص الواردة عن العرب والحاجة قد انتزعوا منها أحكام
الباب ، ولاكتفى أعترف بأن هناك بعض أمثلة لم ترد عن العرب يجب البعد
عنها لأنها لا تفيد العربية في شيء مثل : يظناني وأظن الزيد بن أخوين أخا ،
ونحو : أظن ويظناني إياه الزيد بن أخوين ، ومثل : أعلمنى ، وأعلمته إياه إياه
زيد عمرو قائماً ، أعلمت وأعلمنى زيد عمرو قائماً إياه إياه (٣) .

١ (البيت من الطويل ولا يعرف قائله وانظر شرح الأشموني ١ / ١٩١)

٢ (شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٠٢ .

فكل هذه الأمثلة مصنوعة ، يجب التخلّص منها ، وتطهير الباب من مثل ذلك لأنّها لم ترد عن العربي ولم ينطقها فضلاً عن أنّها تعقد الباب وتبعد عنه الوضوح .

ومع ذلك فالباب بأحكامه الواضحة واردة عن العرب ، ولا صعوبة بها ويقول ابن مالك :

وأظن إن يكن ضمير خيرا * لغير ما يطابق المفسرا
نحن أظن ويظن أني أعا . زيدا وعمرا أخوين في الرضا
حيث شرح في هذا المثال أنه يجب السدول عن الاضمار في المفعول الثاني
« يظنان » حتى يتبعه عن عدم مطابقة المفسر للمفسر ، لو أضمر مفعولاً
« إياه » مراعاة المخبر عنه في الاصل ، وهو الياء من يظنان ، فيخالف
مفسره ، وهو « أخوين » في التثنية ، ولما أن يثنى « إياهما » مراعاة للمفسر ،
فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين (١) ، فيلجأ الى تقدير اسم
ظاهر « أعا » وقد أجاز هذا الكوفيون كما أجازوا الحذف بلا عدول للظاهر
وكل هذه الأمثلة الأولى البود عنها : وبقاء الباب سليماً بدونها .

والباب بهذا التصوير النحوي الجيد المعتمد على الأساليب العربية سليم ،
سهل لا اضطراب فيه ولا تعقيد . وهو بعيد عن الفلسفة العقلية الخيالية
لاعتماده على الأدلة الواردة عن العرب ويكتفي فيه بذلك ولا داعي لباقي
الأمثلة التي تفرعت عن هذا الباب فعقدته وجعلته بعيداً عن الصلابة اللغوية

والتراكيب الفصيحة ، وبخاصة في عصر فترت فيه اهتم وضعف العرائم عن التحصيل والإفادة من تراث اللغة ، والعجيب أن الدكتور : شوقي ضيف قد ذكر في كتابه "نجد يد النحور" (١) حقيقة و باب التنازع ، تحت عنوان "صيغة الفعل المبني للمجهول ، حيث يقول : مانضه حرفياً :

و يحذف الفاعل في الصيغ التالية :

ب - اذا تلا فعل الفاعل فعل تساط على فاعله فجعله فاعلاً له أو مفعولاً مثل : قام وقعد الطلاب ، حادثني وحادثت عمراً - فالطلاب فاعل "قعد" ، وحادث من قام لدلالة السياق عليه ، وعمراً مفعول به لحادثت .

وحذف من حادثني ، لدلالة سياق عاينه ، ولو ولها لكان فاعلاً ألت ، وقد سبق وبذلك اعترف بأسلوب التنازع - كما ذكرنا - وإن كان أدخله في باب حذف الفاعل تأثراً برى القراء (٢) ، إذ الفاعل عمدة في الكلام ، وركن أساسي في الجملة ، فلا يجوز حذفه ، فالأولى إضماره وهذا هو الأنسب والقول الذي يجب أن يتبع للمحافظة على بنية الجملة العربية ، فالأولى أن يعترف صراحة بذلك بدل اللف والدوران ، فهل يمثل ظاهرة لغوية واردة ومستعملة قديماً وحديثاً ؛ ولا يجوز العدول عنها أو تركها . لذلك كان كلامه مكروراً معاراً ، ولم يأت بجديد والاعتراف بالحق فضيلة .

أما : ابن مضاء القرطبي : فقد اعترف بما ذكره النحاة في هذا الباب بل إنه قد أخذ عنوان سيئوبه له في الكتاب ، وأنه لا يخالف النحاة في ذلك إلا

(١) ص ٢٢٨ (٢) شرح الأشموني ١/ ١٩٠ والجمع ٢/ ١٠٨

أنه أثر أن يختار التعليل على الإعمال ، وهذا خطأ في عرف النحاة ، وعذره أنه فقيه ظاهري غير متخصص يدخل المصطلحات النحوية في بعض التعليلات مع الإلغاء في باب ظن وأخواتها ، والإلغاء : هو إبطال عملها لفظاً وعلاً والتعليل إبطال عملها لفظاً لا علاً ، فأدخل مصطلحاً في آخر . وهذا خطأ ولا اعتراض على اصطلاح أهل فن لموضوعات فنهم .
يقول ابن مضاء (١) :

باب التنازع . فمن هذه الأبواب : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ، مثل ما يفعل به الآخر . وما كان نحو ذلك . هذه ترجمة سيديوه (٢) - رحمه الله - وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا أن أقول : علمت . ولا أقول : أعلمت ، والتعليل تستعمله النحاة في المجرورات وأنا استعمله في المجرورات . والفاعلين والمفعولين ، أ . هـ .
وقد اختار رأي البصريين في إعمال الشان ، دون رأي السكوفيين اللذين اختاروا عمل الأول .

ثم يذكر أمثلة في باب ظن مثل : ظننت . وظنناني لإيهما الزيد شاكخين و : ظننت وظننوني إياهم الزيد شاكخين . وتقول : أعلمت وأعلمني زيد عمراً منطلقين . وهكذا . . ثم أوضح رأيه في أمثال هذه التراكيب بأنه لا تأثير له في كلام العرب .

(١) الرد على النحاة ص ٩٤

(٢) المكنات ١ / ٧٤

وأرى :

أن ما ذهب إليه ابن مضاء في الحكم على هذه الأمثلة المصنوعة بأنه يجب تركها والبعد عنها ، رأى شديد وحق يجب أن يتبع ويتأصل هذا الباب منه وإن كنت لست معه في تسميته الباب بباب التعليق كما أوضحنا سابقاً - فضلاً عن هذا ليس ابن مجدته ولا من ابتكاره ، فقد سبقه إلى ذلك الإمام السيرافي - رحمه الله - في شرحه على كتاب سيدي به حيث قال (١) :

« إن الجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراء التنازع في الأفعال التي تتمدى إلى مفعولين وكذلك التي تتمدى إلى ثلاثة مفاعيل ، لأن هذا الباب خارج من القياس وإنما يستعمل فيما استعملته العرب ، وتكلم به وما لم يتكلم به فردود » .

وعلى ذلك فكلام السيرافي ينفي باب التنازع في هذه الأمثلة المصنوعة ويبقى الحديث مقبولاً مقصوداً على ما ورد من العرب ، وهذا هو الرأي السديد للبعد باللغة عن التعقيد وانتهاء سميت كلام العرب في سهولته وعذوبته ولا يمكن أن تكون هذه الأساليب المبتذلة باعثة لإلقاء هذا الباب ومجد جهود النحاة في هذا المضمار اعتماداً على قلة استعماله على السنة المحدثين ، وإلا فإننا بهذا المقياس سنهدم كثيراً من أبواب النحو والصرف وأبنيتها كثيرة متشعبة وقد تكون غريبة نادرة ولكن لا بد من دراستها والعناية بها ، فهي لغة تحتاج إلى جهد دؤوب وعمل مستمر ، وأين إذن أهل الاختصاص في هذا العلم وجهودهم

(١) حاشية المكنثاب ١ / ٧٥ وما بعدها .

الموافقة في هذه الميادين الرحبة للغة على اختلاف أنواعها واتساع رحبانها ،
فالتنازع من اللغة مثل الاشتغال ، ويجب العناية بهما ، وتذليل سبلها خدمة
للغة وللمتكلمين بها .

د . كتب التراث النحوي وترتيبها :

بمترض الدكتور / أحمد طاهر على ترتيب كتب النحو حيث تبدأ
بالمرفوعات ثم المنصوبات ، فالجزومات ثم المجرورات . ثم قال وهذا الثبات
ممكن الداء ورأى أن الأولى البدء بالمجرورات لكثرة ترددها في أى نص
عربي وحركة الجرس متنوعة وأسبابها مختلفة ، ويجب أن تكون الدراسة من
خلال نصوص لا شرح نظرية .

وبذلك نخفف الشكوى من صعوبة النحو . هذا هو التجديد المثالي للنحو في
نظره ، وهو الطريق لتبسيطه بطريقة وظيفية ميسرة لأبناء العربية ، ليعود
للنحو بهجته وآثاره الزائلة .

وأرى :

أن هذا الرأي الذي ارتآه الدكتور بجانب الصواب للأمور الآتية :
أولا : لا يقال إن الثبات على ترتيب الموضوعات في البناء للتكوين للنحو
هو ممكن الداء ، وموطن الخطورة ، لأنها نتيجة بلا مقدمات أو مقدمات
فاسدة فهل ياترى لو بدأنا في تعليم النحو بالمجرورات فالمعنويات ثم المرفوعات
فممكن الوضع ترتيباً ، هل نحل بهذا التعديل مشكلة النحو ، ونحول بذلك
إلى غسل مصفى يؤدي دوره بطريقة وظيفية ميسرة ، ونحل مشكلاته ونخفف

الشكوى منه ، إن هذا ابن أعجب العجب ، لجاهة يعيشون على خيال . فرق في بابه فالتغيير في البدء والختام لا يحل مشكلة أبداً ، وطلبه هذا ضرب من الحلم الجميل الذي لا يمثل بحثاً علمياً منصفاً ، فغير الشكل فقط بدون تغيير للاب الموضوع لا يؤدي إلى المطلوب بل قد يكون عكس المطلوب ، وأصعب من الموجود .

ثانياً : إن البدء بالمجروبات صعب وتقبل على طالب العربية إذ الجسر إما بالاضافة ، وباب الاضافة واسع ضخم ، يشتمل على جوانب عدة تحتاج إلى جهد ، كبير نفهمها والاحاطة بأمرارها ، أو الجرب بحرف الجر وهو أيضا واسع والحروف كثيرة ومما فيها متعددة وأحكام الباب أيضا ليست بالقلة أو بالسهولة كما يدعى هؤلاء ، أو الجرب بالتبعية أو الزوم وهذا شيء دقيق يحتاج إلى مضاعفة العمل حتى يفهمها طالب العربية ويحبط بها بخلاف المرفوعات فالحديث عنها في أبوابها المختلفة بسيط ميسر ، فالحديث عن الفاعل ونائبه ، وامن كان ، وخبر إن ونحوها معروف وليس من الصعوبة كما يقول هؤلاء .

أيضاً : لو نظرنا إلى أي نص عربي لو جدنا أن أكثره مرفوع وليس مجروراً كما يقولون اذ أصبحت أن تكون السكثرة والقلة مجالا للحكم على أبواب النحور بالسهولة واليسر . وهذا أمر بهيد .

ثالثاً : الدراسة من خلال فصوص لا شروح نظرية . هذا قول جميل حسن ولكن محله لغير المتخصص ، ومع ذلك فلا بد للنصوص من معرفة القوانين الضابطة للمستخلصة من خلال هذه النصوص ، والا ذهب المعلومات من ذهن

طالب العربية هدراً ، أما المتخصص فعليه بالتمسك والتمسك معاً وهذا أمر ميسر عليه ليعرف التراث النحوي ، وما خافه له الأجساد من البناء الشايع الباذخ ، فليس الحكم على اطلاقه كما يدعون .

رابعاً : كتب التراث النحوي فيها السهل ، ناصح التركيب عذب العبارة كأنك تقرأ كتاباً أديباً ، وتأخذ النحو منه في سهولة ويسر مثل : التصریح على التوضیح ومثل : شرح المفصل لابن يعيش ، ومثل : قطر الندى ومغنى اللبيب لابن هشام ، وشرح ابن عقيل ، والتسهيل لابن مالك ، وأوضح المسالك لابن هشام أيضاً وغير ذلك كثير كثير لمن أراد الإفادة . وبلغ أعلى درجة في هذا الفن .

ولكن لابد للقاعدة من تطبيق على النصوص حتى يرن الطالب على التعبير الجيد ودوال الكتابة السليمة . فكتب التراث مملوءة بالآثي والجواهر ولكن تحتاج في تحصيلها الى عزيمة وإخلاص . وحب للفنة وتقديرها وازدهارها .



نتائج البحث

استلجم بعد هذا العرض الواسع أن أركز الهدف من بحثي هذا في خطوط رئيسة - فأقول :

أولاً : بابا الاشتغال والتنازع ظاهرتان لغويتان ، تكلم بهما العرب في أساليبهما ، وكثيرت تراكيبهما في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والفن العربي ، ثم قام النحاة - مشكورين - باستخلاص قوانينهما من الأساليب الموثقة الواردة ، فليستنا من بدع النحاة ، ولا مجال لهم فيهما إلا الاستنباط والتدوين ، وقد فعلوا ذلك في إقتضائهم وراعاة .

ثانياً : الجمل كالمفردات تمر عليها أحوال السكائن الطبيعية صحة ومرضا وقوة وانتشاراً أو انحصاراً ، وهذا أمر واقعي مشاهد - والسمة في ذلك والفصل هو العقل عن العرب ، الذين يحتج بكلامهم وأما عمليهم الحكم بأعمال المعاصرين وقلة استعمالها ، فهذا أمر خارج عن الموضوع ، فعصور الاحتجاج قد انتهت فلا دخل للمعاصرين بالنفي أو الإثبات في الظواهر اللغوية ، والاستعمال قد يقل وقد يكثر .

ثالثاً : إن البحث العلمي النزيه أثبت صحة كلام النحاة في نظرية العامل ، وأنها ترقى إلى أعلى ما وصل إليه فسر البشر في تعليم اللغات ، والدراسة الجادة هي التي تبين في حيدة وموضوعية لا أن تكون موجهة إلى ناحية معينة معروف نتيجتها سلفاً ، فهذه دراسة الغرض والهووى ولا قيمة لها .

رابعاً : يجب على الباحث الأمين أن يكون مستقل الشخصية ، شديد النظرة واضح الفكرة ، قوى الايمان بها لئلا يجرى البحث العلمى ، ودفعاً لموجاته الملاحقة ، والمندفعة فنى الاشتغال والنزاع وانهاهما بتعميق النحوى ، ثم تأييدهما بعنوان آخر ، أسلوب لا يخدم البحث العلمى الحادى ، وفيه تقاطع الأجيال يغمط الحق وعدم الاعتراف بالجميل لأهل الفضل مما يؤدى الى آثار سيئة فى الوسط العلمى ، بوجود صراع وتفكك بين الأسرة العلمية الواحدة .

خامساً : دعوى صعوبة اللغة فى بنائها النحوى دعوى بعيدة عن الحق والصواب وانفصال القواعد النحوية عن أساليب العربية ، هو الذى يجعلها أعمالاً فكرية جافة ، ولكن الذى يعرف أن العربية هى التى أنشأت قواعدها وأرست بليانها وأقامت صرخها ، لا يجد فيها الا الرقة والعذوبة والبس .

سادساً : هبوط المستوى فى النحو يرجع الى عدم العناية به وجعله فرعاً داخل فى اللغة العربية بحيث يستطيع الطالب النجاح فيها بدون أن يعرف منه شيئاً وبذلك يتم هدم أساس العربية وتفسد لسانها وقلمها .

سابعاً : إطلاق كلمات التبسيط والتيسير للنحو على عواهنها ، فيها لإثارة بصعوبة النحو ودعوة للبعد عن الاقتراب من عالمه المشوب بأخطار نفسه قاتلة ، فهى نعمة تعقيد النحو وافساد بليانه ومير وجدان العربى حيث تعطيه خوفاً ونفرة من النحو العربى .

ثامناً : يجب إطلاق كلمات الحب والثناء على القرائت وما خلفه الأجداد من آثار تشهد بفضلهم وعلو قدرهم ، ودعوة الأبناء أن يسيروا على نهج الآباء ، حتى يستمر الدرب في العطاء الزاخر للغة ونحوها مع تذليل أسلوبيها وتقريبه من المعاصرين ، وفي ذلك خدمة كبرى .

تاسعاً : الفحاة القدامى خدموا النحو خدمة كبرى ، ولهم منا كل تبجيل وثناء وتقدير ، ولكن حرصهم الكبير على بناء النحو ولد عندهم المبالغة فأقن منها الحرج وذلك في ابتداعهم لأمثلة لذين البابين أورثتهما النقل وبعض الصعوبة لطالب العلم وهذا أمر يجب تخليصهما من هذا الزكام وإبقاء الأصل الوارد وهو كاف .

عاشرأ : علينا معشر النحاة المعاصرين ، أن نخدم النحو بتجديد أساليبه وإبراز أمثلة عصرية مرتبطة بالأحداث ليكون النحو معبراً عن عصره حتى تنطلق اللغة إلى الأمام موفية لمستحدثات العصر في يسر وسهولة حتى يحب الأبناء لغتهم ويعتزوا بها تكلماً وكتابة وفكراً ، وهذا هو مغزى التجديد والتبسيط .

حادى عشر : إن وجود شاهد مخالف للقواعد السككية المستنبطة من كثرة الأدلة لا يدل على التناقض والاضطراب كما يدعى المجددون ، فإن اللمحات المخالفة موجودة والعبرة بالجمهرة الناطقة ، فأمر اللغة للكثرة والقلة تحفظ فقط حتى لا تؤدى إلى فوضى التعبير .

ثاني عشر : النقد يب للموضوعات النحوية في كتب النحاة ، يدير على نظام
تربوي سليم ، حيث يتدرج من المفردات الى الجملة التركيبية ، مهما بدواسة
الادوات العاملة وغيرها ، في تناسب وتناسق

ثالث عشر : البحث النحوي يحتاج الى تطبيقات عملية لجامعة متميزة للنحو
حتى تستطيع أن تشخص الداء وتصف الدواء ، ولكن الاعتماد على الدراسة
النظرية فقط ، لا يخدم النكويين البنائي للنحو . ولا يفيد الدراسة فيه .

رابع عشر : النحو العربي في أمس الحاجة الى النصوص الواردة عن العرب
حتى تكون دراسته من خلال هذه النصوص ، ولا يصح أن يعتمد على أمثلة
مصنوعة متبورة لا تكون طبيعة لغوية وملسكة نحوية عند دارسي العربية .



والحمد لله أولا وأخيراً وله الشكر والثناء ؛ ربنا عليك توكلنا ، وإليك
أنبنا وإليك المصير ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المنصورة في { ١٠ رمضان سنة ١٤١١ هـ
٢٦ مارس سنة ١٩٩١ م }

دكتور

مؤيد محمد العزير على السيد

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية

بالمقصورة

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - الحديث الشريف د كتب الصحاح ،
- ٣ - إحياء النحود / ابراهيم مصطفى ط لجنة النشر والقرجة ١٩٣٧ م
- ٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ت محي الدين ط السعادة ١٣٦١ م
- ٥ - البحر المحيط لأبي حيان ط دار الفكر - الثانية ١٤٠٣ هـ
- ٦ - تجديد النحود / شوقي ضيف ط دار المعارف ١٩٨٢ م
- ٧ - خزنة الأدب واب لسان العرب للبغدادى ط الهيئة ت هارون ١٩٧٩ م
- ٨ - الخصائص لابن جنى ت الشيخ محمد على النجار ط دار الكتب ١٩٧٦ م
- ٩ - دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني ت رشيد ط القاهرة ١٣٨١ هـ
- ١٠ - ديوان اصرى القيس ت أبو الفضل ط دار المعارف - الرابعة ١٩٨٤ م
- ١١ - د جرير بشرح محمد حبيب ط دار المعارف ١٩٧٠ م
- ١٢ - د زهير بن أبي سلمى ط دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ
- ١٣ - د طرفه ط الرحمانية عام ١٣٣٨ هـ
- ١٤ - د الطفيل ت محمد عبد القادر ط دار الكتب - بيروت ١٩٦٨ م
- ١٥ - د عمر بن أبي ربيعة ط الهيئة المصرية ١٩٧٨ م
- ١٦ - د قيس بن الملوحت ت أبي بكر الدالى ط الحلبي ١٣٠٨ هـ
- ١٧ - د النابغة الذبياني ت أحمد الخراط . ط حلب ١٣٩٤ هـ

- ١٨ - الرد على النجاة لابن مضاء القرطبي ت شوقي ضيف ط دار السعادة .
 - ١٩ - شرح الاشموني ت محي الدين ط السعادة ١٣٧٥ .
 - ٢٠ - * الصبان على الاشموني ط صبيح .
 - ٢١ - د المفصل لابن يعيش ط عالم المكتب بيروت .
 - ٢٢ - شواهد المقتضى للسيوطي ط صبيح .
 - ٢٣ - العربية ليوهان فك ترجمة د / عبد النواب - الخانجي ١٩٨٠ م
 - ٢٤ - الفلسفة الاسلامية لدى بور ترجمة د / أبو ريده ١٩٣٨ م
 - ٢٥ - الكافية د / رضى الدين الاسقرهاني ط بيروت .
 - ٢٦ - الكتاب لسيدويه ت هارون ط الهيئة ١٩٧٧ م .
 - ٢٧ - لسان العرب لابن منظور الافريقي ت عبدالله الكبير وآخرين ١٩٧٩ م
 - ٢٨ - معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ط السعادة الاولى ١٩٧٣ م
 - ٢٩ - المقنن المهرد ت الشيخ عظمة ط المجلس الاعلى ١٣٩٩ هـ
 - ٣٠ - المقرب لابن هصفور ت الجيودي ط بغداد ١٣٩١ هـ
 - ٣١ - النجوم والنجاة بين الازهر والجامعة للشيخ محمد عرفه ط السعادة .
 - ٣٢ - معجم الهوامع للسيوطي ط بيروت .
- دوريات :

- ١ - جريدة الاهرام في يوم ٣ / ٦ / ١٩٨٨ ، ٢٤ / ٦ / ١٩٨٨ م
- ٢ - مجلة الازهر المجلد الثاني والثلاثون رمضان ١٣٨٠ هـ فبراير ١٩٦١ م